وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البشير الإبراهيمي– برج بوعريريج–

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي.

تخصص مالية وتجارة دولية

الـــــموضـــــوع:

القطاع الزراعي في الجزائر وإشكالية الدعم في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف

من إعداد :

- بولال مروان.
- بورابة نسيمة.

تحت اشراف:

–د. توهامي رضا.

السنة الجامعية: 2019–2020

إهداء

إلى من أوصى بهما الله ورسوله وجعل رضاهما
وطاعتهما من طاعته
أمي منبع الحنان.
أبي منبع الأمان.
إلى شريك حياتي "زوجي" الذي قاسمني متاعب إنجاز
هذا العمل.
إلى جميع أفراد عائلتي إخوتي وأخواتي

نسيمة

إهداء

أهدي هذا العمل إلى كل عائلة "بولال"
وأخص بالذكر جدتي أطال الله في عمرها
ودامت تاجا فوق رؤوسنا

إلى أمي حفظها الله ورعاها
إلى شريكة حياتي "زوجتي"
وإلى كل من تجرعوا المر كي أتذوق العسل

مروان

شكر وعرفان

بعد شكر الله على ما وهبنا من عقل وحسن تدبير لايفوتنا أن ننوه بكل من كان له الفضل والمساهمة من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل ونتقدم إليهم بالإمتنان والشكر على ما قدموه من معونة ونصح، مما كان له الوقع الحسن في قلوبنا وتغذية إرادتنا ونذكر من هؤلاء:

- *الأستاذ المشرف **توهامي رضا** على توجيهاته القيمة.*
- *شكرا لكل من قدم لنا العون والنصح، شكرا من حفزنا على العمل، والحمد لله من قبل ومن بعد، فهو ولي كل توفيق.*

فهرس المحتويات

الإهداء	
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
المقدمة	
الفصل الأول: دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية والإمكانيات المتاحة له في الجزائر	
تمهيد	
المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية والتنمية الزراعية	03
المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية أهدافها ومقوماتها	03
1-مفهوم التنمية الاقتصادية	03
2-أبعاد التنمية الاقتصادية	04
3-مقومات التنمية الاقتصادية	05
المطلب الثاني: التنمية الزراعية	08
1-مفهوم التنمية الزراعية وأهدافها	08
2-مقومات التنمية الزراعية	10
3-دور الزراعة في التنمية الاقتصادية	12
المبحث الثاني: التنمية الزراعية في الجزائر ومدى مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد	14
المطلب الأول: التنمية الزراعية في الجزائر	15
1-تطور التنمية الزراعية في الجزائر	15
2-مقومات التنمية الزراعية في الجزائر	18
المطلب الثاني: مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني	23
1-مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج الوطني وتوفير مناصب الشغل	24
2-مساهمة القطاع الزراعي في التنمية المستدامة	24
خلاصة الفصل الأول	27
الفصل الثاني: الدعم الزراعي في إطار السياسات الزراعية الدولية والوطنية	

تمهيد	
المبحث الأول: ماهية الدعم الزراعي وتطور سياساته في البلدان المتقدمة والنامية	30
المطلب الأول: ماهية الدعم الزراعي وأنواعه	30
1-مفهوم الدعم الزراعي	30
2-أنواع الدعم الزراعي	31
3- الأهداف الإستراتيجية للدعم الحكومي للقطاع الزراعي	32
المطلب الثاني: تطور سياسة الدعم الزراعي	34
1-تطور سياسة الدعم في الدول المتقدمة	34
2-تطور سياسة الدعم الزراعي في بعض الدول النامية	36
المبحث الثاني: سياسة الدعم الزراعي في الجزائر	38
المطلب الأول: سياسات الدعم الزراعي في الجزائر قبل سنة 2000	38
1-سياسة الدعم الزراعي قبل 1990	38
2- سياسة الدعم الزراعي	39
المطلب الثاني: سياسة الدعم الزراعي بداية من 2000 وتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	43
1-أهداف وبرامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	43
2-جهاز الدعم والتأطير لتنفيذ برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	44
خلاصة الفصل الثاني	45
الفصل الثالث: انعكاسات انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي	
تمهيد	
المبحث الأول: إتفاقية الزراعة والمؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية	48
المطلب الأول: اتفاقية الزراعة ونطاق تطبيقها	48
1-اتفاقية الزراعة وأهدافها	48
2-نطاق تطبيق اتفاقية الزراعة	49
المطلب الثاني: المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية	50
المبحث الثاني: القطاع الزراعي في الجزائر وأثر انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية	59
المطلب الأول: القطاع الزراعي في الجزائر	59
المطلب الثاني: أثر النظام التجاري متعدد الأطراف على الدعم الزراعي الجزائري	63

1–الآثار الإيجابية	63
2–الآثار السلبية	65
خلاصة الفصل الثالث	69
الخاتمة	71
قائمة المراجع	73

فهرس الجداول

رقم	العنوان	الصفحة
1	عدد الإمتيازات ومناصب الشغل المطروحة في برنامج استصلاح الأراضي عن طريق منح الامتياز 1997	17
2	أهم محاصيل الإنتاج الزراعي في الجزائر لسنة 2015	59
3	تطور الصادرات الزراعية في الجزائر	61
4	تطور الصادرات والواردات في الجزائر	61
5	مستويات دعم الحبوب	62

المقدمة

يحظى القطاع الزراعي باهتمام متزايد من قبل معظم دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، وهذا للدور الهام والحيوي الذي يقوم به في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، والمتمثلة في زيادة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وفي زيادة نصيب الفرد منه، وكذا توفير مناصب الشغل لمختلف الفئات الاجتماعية خاصة في المناطق الريفية، كما يوفر الاحتياجات الغذائية للسكان وتحقيق الأمن الغذائي وتقليل حجم الواردات، وتوفير المواد الأولية الزراعية للصناعة و يمثل مصدر لثروات إضافية للبلاد.

ويعتبر القطاع الزراعي في الجزائر قطاعا حساسا في التنمية الاقتصادية، نظرا للدور الذي يلعبه في التطور الاقتصادي و الاجتماعي وتنمية المناطق الريفية، واستغلال الإمكانيات الطبيعية و البشرية التي يتوفر عليها القطاع، واستغلال الميزات النسبية التي يتميز بها من اجل مواجهة التطورات الاقتصادية المتسارعة التي شهدها العالم، وأدخلت تجارة السلع الزراعية لأول مرة في مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف في جولة الأورجواي و التوقيع عليها في مؤتمر مراكش سنة 1994.

وليتمكن القطاع الزراعي في الجزائر من تحقيق هذا الدور الهام، انتهجت الدولة العديد من الإصلاحات الاقتصادية و السياسية و التجارية في السنوات الأخيرة، حيث تبنت اقتصاد السوق و التحرير التجاري و إصلاح النظام المالي و النقدي وسياسة سعر الصرف، بالإضافة إلى تبني العديد من سياسات الدعم، وتنمية وتطوير الخدمات المساندة للقطاع الزراعي، كالبنية الأساسية وفتح الطرق والمسالك وبناء السدود وقنوات الري و الصرف الصحي والخدمات الإرشادية و الوقائية و مراكز البحوث علاوة على تدريب العاملين في إدارة القطاع الزراعي .

وفي ظل ما يشهده العالم حاليا من انفتاح اقتصادي بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، التي تفرض أن يكون العالم وحدة اقتصادية واحدة تحركه قوى السوق، و المرتبطة بمجموعة المؤسسات المالية والتجارية و الصناعية و التكنولوجيا، أصبح الاندماج في الاقتصاد العالمي ضرورة ووسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، و الحصول على المعرفة التي أصبحت سلعة إستراتيجية يرتكز عليها الاقتصاد العالمي، وهو ما سعت الجزائر للوصول إليه من خلال الدخول في مفاوضات جادة من المنظمة العالمية للتجارة للانضمام إليها، ومواكبة المتغيرات المحلية و الدولية، جامعة في طياتها الكثير من التحديات التي ستواجهها التجارة الزراعية و بالتالي القطاع الزراعي، والتي ينبغي مواجهتها و التعامل معها والآليات المناسبة على المستوى المحلي و الإقليمي والدولي، حتى تستطيع الجزائر السير في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، مما يجعلنا نطرح الإشكالية التالية:

–ما هو أثر النظام التجاري متعدد الأطراف ومشكلة الدعم الزراعي على القطاع الزراعي في الجزائر؟.

على أساس هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية :

–ما هي الإمكانيات المتاحة للقطاع الزراعي الجزائري في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

–هل سياسة الدعم التي انتهجتها الجزائر في الألفية الثالثة عملت على تحفيز العمل في المجال الزراعي؟

–ما هي التحديات التي سيواجهها القطاع الزراعي في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف؟

الفرضيات:

للإجابة عن هذه التساؤلات اعتمدنا الفرضيات التالية:

– يملك القطاع الزراعي إمكانيات طبيعية و بشرية تؤهله للعب الدور الأساسي في التنمية الاقتصادية.

– يمكن لسياسة الدعم التي اعتمدتها الجزائر في السنوات الأخيرة تحفيز العمل في المجال الزراعي وتحقيق التنمية الزراعية ومن ثم التنمية الاقتصادية.

– يواجه القطاع الزراعي تحديات كبيرة في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف، والمتمثلة في الالتزام بتطبيق اتفاقية الزراعة والاتفاقيات ذات الصلة بالتجارة الزراعية.

أسباب اختيار الموضوع:

من أسباب اختيارنا لهذا الموضوع :

– الرغبة الشخصية للبحث في الميدان الزراعي و الوقوف على مقوماته التنموية في الجزائر.

– إظهار الإمكانيات التي يتوفر عليها القطاع الزراعي لمواجهة التحديات الناجمة في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف.

– التعرف على التطورات التي عرفتها سياسة الدعم الزراعي في الجزائر لتطوير وتنمية القطاع الزراعي وما نتج عن ذلك من نتائج.

أهمية الدراسة:

– تكمن أهمية الدراسة في تشخيص وتحليل واقع القطاع الزراعي، وأهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية.

– مواكبة التطورات التي عرفتها سياسة الدعم التي طبقتها كل من الدول المتقدمة والنامية وخاصة الجزائر، مع إبراز أهميتها في تنمية القطاع الزراعي في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف.

– الإلمام باتفاقية الزراعة، خاصة ما يتعلق بالنفاذ إلى الأسواق والدعم المحلي و أهم الاتفاقيات ذات الصلة بالتجارة الزراعية.

– الإلمام بأهم التحديات التي سيواجهها القطاع الزراعي الجزائري في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف، وتوضيح نتائج الدراسة التي قد تستخدم بشكل كبير في توجيه السياسة الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

-إبراز الدور الذي يلعبه الاقتصاد الزراعي الجزائري في التنمية الاقتصادية .

-إظهار أهم الإمكانيات الطبيعية و البشرية التي تتوفر عليها الجزائر لإحداث نقلة نوعية في تنمية القطاع الزراعي.

-التطرق إلى أشكال الدعم التي تضمنتها السياسة الزراعية بعد التسعينات، ومدى توافقها مع أشكال الدعم غير المحظور في اتفاقية الزراعة .

-إبراز أهم عناصر الاتفاقيات ذات الصلة بالتجارة الزراعية في إطار النظام التجاري متعدد الأطراف.

المنهج المتبع:

للوصول إلى نتائج البحث و الإجابة عن كل التساؤلات و المطروحة و اختيار الفرضيات، اخترنا المنهج الوصفي عند التعرض لمفاهيم حول التنمية الاقتصادية و الزراعية و الدعم الزراعي في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف، وأهم الاتفاقيات ذات العلاقة بالتجارة الزراعية وكذا تطور المفاوضات حول الزراعة في ظل هذا النظام، و منهجا تحليليا عند دراسة وتحليل المعطيات الإحصائية الذي يمكننا من توضيح كل عنصر من عناصر الموضوع و مدى تطوره أو تراجعه.

الدراسات السابقة:

لقد تم الاطلاع على العديد من الكتب و الدراسات و الأبحاث التي تطرقت إلى جوانب عديدة من هذا الموضوع ومن بين أهم هذه الدراسات و الأبحاث:

– المنظمة العالمية للتجارة الآثار المتوقعة على الدول النامية حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، من إعداد الباحثة **شامي رشيدة**، جامعة الجزائر 2007/2006 ، تناولت الدراسة الخلفية التاريخية لتحرير التجارة الدولية، ثم تطرقت إلى أهم الاتفاقيات التي نتجت عن جولة الاورجواي و الآثار الاقتصادية لهذه المنظمة على الدول النامية، ثم استعرضت الدراسة الإصلاحات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر في جميع القطاعات الاقتصادية منها الإصلاحات على مستوى السياسة الزراعية خاصة في بداية الألفية الثالثة من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

– أشكال الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، من إعداد الباحثة **بولحبال نادية**، جامعة الجزائر 2006، تناولت في دراستها مكانة

الأسعار في النظرية الاقتصادية وأثر سياسة الدعم على أسعار المنتجات الزراعية، ثم تناولت الدعم الزراعي في إطار المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وبعض الدول العربية و أثر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على سياسات دعم المنتجات الزراعية في البلدان النامية والتطور التاريخي للقطاع الزراعي الجزائري، ثم أهمية الاستثمار و التمويل في القطاع الزراعي ثم دراسة الأسعار وتطورها وأشكال دعم الأسعار الزراعية في الجزائر.

هيكل الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع و إثرائه و تحليل الإشكالية المحددة في البحث و تأكيد أو نفي الفرضيات المقترحة، اعتمدت الدراسة على التحليل المنهجي التالي الذي يتضمن مقدمة و ثلاثة فصول و خاتمة.

حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى دور القطاع الزراعي في التنمية الإقتصادية والإمكانيات المتاحة له في الجزائر للقيام بذلك، متناولين في المبحث الأول ماهية التنمية الإقتصادية والتنمية الزراعية، وفي المبحث الثاني التنمية الزراعية في الجزائر ومقوماتها ودور القطاع الزراعي في تنمية الإقتصاد الوطني.

أما الثاني تعرضنا للدعم الزراعي في إطار السياسات الزراعية الدولية والسياسة الزراعية في الجزائر، تطرقنا فيه خلال المبحث الأول إلى ماهية الدعم الزراعي والمبحث الثاني سياسة الدعم الزراعي في الجزائر.

وفي الفصل الثالث انعكاسات إنضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي و تناولنا فيه مبحثين.

الفصل الأول

دور القطاع الزراعي في التنمية الإقتصادية والإمكانيات المتاحة له في الجزائر

تمهيد

إن التنمية الإقتصادية في الدول تختلف من دولة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى، نتيجة لإختلاف التركيب الهيكلي لعناصر الإنتاج الوطنية ومقومات التنمية المختلفة، والتطور التاريخي لحركة تقدم الشعوب وتطورها، فالتنمية الإقتصادية تعبير عن تقدم المجتمع بفضل إستنباطه لطرق وأساليب إنتاجية جديدة تؤهلها إلى استخدام أفضل للموارد الطبيعية والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل مما ينتج عنها رفع مستويات الإنتاج وزيادة تراكم رأس المال في المجتمع.

وعليه فإن الدول التي حققت الكثير من هذه المؤهلات وأحسنت إستغلال الموارد المتاحة لها، حققت تحسنا في ظروف مجتمعاتها من الناحية الإقتصادية والإجتماعية والهيكلية والتنظيمية، والتي تتمثل في الدول المتقدمة، بينما الدول الأخرى التي لم تحقق تقدما في هذا الإتجاه هي الدول النامية.

وقد لعب القطاع الزراعي دورا فعالا في مراحل التنمية الإقتصادية وفي رفع عجلتها في معظم دول العالم من بينها الجزائر، بفضل ما يتوفر عليه القطاع من موارد طبيعية ومقومات بشرية وبإتباع إستراتيجيات معينة، أهلته إلى تحقيق زيادة في الناتج الداخلي الخام وفي نصيب الفرد منه، وفي رفع معدلات النمو في القطاعات والأنشطة الإقتصادية المختلفة وهو ما نتطرق إليه من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: التنمية الزراعية ودورها في التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: التنمية الزراعية في الجزائر ومقوماتها

المبحث الأول : التنمية الزراعية ودورها في التنمية الاقتصادية:

صاحب تطور المجتمعات الإنسانية من حيث عدد السكان زيادة في احتياجاتهم الأساسية للحياة، ومن أجل توفير هذه الإحتياجات سعى الإنسان إلى تطوير مهارته وقدراته للتعرف على أساليب وفنون إنتاجية جديدة إستطاع عن طريقها الحصول على إنتاج أكبر من استغلال الأرضي واستصلاحها وبمجهود أقل نسبيا، غير أنه مع تزايد السكان ومحدودية هذه الموارد وتناقصها بالنسبة للفرد، أصبح من الضروري إستخدام هذه الموارد بأساليب أفضل كفاءة، مما تطلب هذا زيادة في توفير رأس المال، الذي نتج عنه بدوره زيادة في إنتاجية العمل والإنتاج، وفي تلبية الإحتياجات الضرورية للإنسان وتحسين مستوى معيشته الإقتصادية والإجتماعية، وهو ما يعرف الآن بالتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: ماهية التنمية الإقتصادية وأبعادها:

تعددت مفاهيم التنمية الإقتصادية تبعا للتطورات والتغيرات الإقتصادية والإجتماعية التي عرفتها المنظومة الدولية، إلا أن الإهتمام الأكبر للتنمية الإقتصادية مرتبطا بالجانب الإقتصادي المتمثل في تحسين مستوى معيشة السكان، الذي يخفي من ورائه تحقيق مجموعة من الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، وهو ما نتطرق إليه في هذا المطلب.

1- مفهوم التنمية الإقتصادية:

تناول التنمية الإقتصادية مجموعة من المدارس الإقتصادية والمفكرين الإقتصاديين حيث ساهموا في تعاريفهم في تحليل التنمية الإقتصادية وإعطائها مفهوما متطورا يشمل جميع أجزاء النظام الإقتصادي ويحدد العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النظام بعضها ببعض، خاصة وأن التنمية الإقتصادية تقترن برفع مستوى الدخل الوطني، وتحسين توزيع الدخل بين الشرائح الإجتماعية.

- فعرفت التنمية الإقتصادية على أنها إجراءات وسياسات وتدابير متعددة، تعمل على تغيير البنيان والهيكل الإقتصادي الوطني، بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة من الزمن، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد [1].

- كما تعرف بأنها تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل لرفع مستويات الإنتاج، من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال التراكمي في المجتمع على مر الزمن.

[1] - علي لطفي، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس،ط2، مصر1980، ص185.

– كما عرفها " محمد عبد العزيزعجيمية"بأنها العملية التي بمقتضاها يتم الإنتقال بالمجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الإنتقال يتطلب إحداث العديد من التغييرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الإق تصادي أي بإختصار هي العملية التي بمقتضاها يدخل الإقتصاد الوطني مرحلة الإنطلاق نحو النمو الذاتي[1].

– من التعاريف السابقة يمكن إستنتاج أن التنمية الإقتصادية هي مجموعة السياسات التي يتخذها مجتمع معين خلال فترة زمنية طويلة نسبيا وبتوفر العناصر التكنولوجية والفنية اللازمة، تؤدي إلى إحداث تغيرات متزايدة في الدخل الوطني أكبر من الزيادة في السكان، مما يترتب عليه إرتفاع في متوسط نصيب الفرد منه من جهة، وضمان تواصل هذا النمو وتوازنه لتلبية حاجات الأفراد المتزايدة من جهة أخرى، بالإضافة إلى تحقيق فرص أكثر إستقرارا للتوظيف ،وتعليم أفضل، ومستويات أحسن من الصحة والتغذية، وسكن أفضل، وزيادة في الخدمات العامة المقدمة، الماء، الطاقة والنقل، وسائل المتعة والرفاهية، وخدمات الأمن، (وبالتالي تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الإقتصادية والعدالة الاجتماعية).

2– أبعاد التنمية الإقتصادية:

مما سبق يتضح أن للتنمية الإقتصادية أبعادا إقتصادية وإجتماعية وسياسية ودولية ذات أهمية كبيرة في حياة الفرد والمجتمع يمكن تلخيصها في ما يلي[2]:

أولا– البعد الإقتصادي للتنمية:

يتمثل البعد الاقتصادي للتنمية في احداث تغيرات في الهياكل الاقتصادية والبنية التحتية ينتج عنها زيادة الإنتاج والإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية والإنتقال نحو تحقيق سيادة الإنتاج السلعي، وتكوين السوق الداخلية والبحث عن أسواق خارجية، فالدول النامية تحتاج إلى تحقيق هذه العمليات لكي تحقق التنمية الإقتصادية التي تؤدي إلى:

- زيادة الدخل الحقيقي وتحسين معيشة المواطنين.
- توفير فرص عمل للمواطنين.
- توفير السلع و الخدمات المطلوبة لاشباع حاجات المواطنين.

ثانيا: البعد الإجتماعي للتنمية الإقتصادية:

يتمثل البعد الإجتماعي للتنمية في التغيرات التي تطرأ على الهياكل الإجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات الوطنية للتقليل من الفوارق في الدخول واجتثاث الفقر المطلق، والحد من البطالة، وبهذا تغيرت فلسفة التنمية من

[1] - محمد عبد العزيز عجيمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الإقتصادية درسات نظرية وتطبيقية، قسم الإقتصاد، الإسكندرية2000 ، ص76.

[2] - محمد عبد العزيز عجمية,،ايمان عطية ناصر، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص5.

كونها مستندة إلى النمو إلى الفهم المستند إلى تلبية الحاجات الإنسانية، وبذلك أصبحت التنمية هي تنمية الإنسان من خلال زيادة الخدمات الإنتاجية والإجتماعية، وإعادة تأهيل المهارات الفردية، وتشكيل الأنظمة الإجتماعية والقيمية، بهدف التكييف مع متطلبات المجتمع الجديد.

ثالثا: البعد السياسي للتنمية الإقتصادية:

إن إنتشار فكرة التنمية الإقتصادية عالميا جعلها هدفا لكل الدول النامية، إلا أن تحقيقها يشترط التحرر والإستقلال الإقتصادي، ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الإقتصادية إلى جانب التبعية الإستعمارية المباشرة. فإذا كان الواقع فرض على الدول النامية الإستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا، إلى أنه يجب أن تكون هذه المصادر مكملة للإمكانيات الداخلية الذاتية، بحيث لا تقود إلى السيطرة على إقتصاديات البلدان النامية.

رابعا: البعد الدولي للتنمية الإقتصادية:

إن فكرة التعاون الدولي في المجال التنمية الإقتصادية قد فرض نفسه على المجتمع الدولي، وقاده إلى تبني سياسة التعاون على المستوى الدولي، وإلى ظهور هيئات دولية تعمل في هذا المجال، كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، والتي تهدف جميعها إلى تحقيق زيادة في معدلات النمو الإقتصادي العالمي، إلا أن مساعي كل هذه الجهات والمنظمات لم تفلح في تحقيق أهدافها الأساسية من وجهة نظر البلدان النامية، ولهذا نجد بأن التفاوت في الدخول بين الدول المتقدمة والنامية يزداد على مر الزمن .

3- مقومات التنمية الإقتصادية:

تقتضي عملية تحقيق التنمية الإقتصادية توفر مجموعة من المقومات الضرورية والتي تتمثل في عوامل الإنتاج (رأس المال، الموارد البشرية، التنظيم، الموارد الطبيعية والتكنولوجيا)، بالإضافة إلى عوامل عديدة أخرى تندرج ضمن ما يعرف بالإطار العام للتنمية، كالنظم السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأنماط الثقافية والعادات والتقاليد ونظم التعليم ومشاركة الشعب عملية التنمية، وهو ما نتطرق إليه فيما يلي[1]:

أ- خلق الإطار العام الملائم للتنمية:

يقصد بعملية خلق الإطار العام الملائم لعملية التنمية الإقتصادية إحداث تغيرات وتطورات في البنيان الإقتصادي والإجتماعي والسياسي، بما يتلاءم ومتطلبات عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية. فعلى المستوى

[1] - على محمد مسعود، المقومات الإقتصادية ومتطلبات الإستثمار في دول أفريقيا، الدوافع والمخاطر، طرابلس، ليبيا 2008 ص16.

الإقتصادي فإن أهم التغيرات المطلوبة لخلق الإطار العام للتنمية تتمثل في إيجاد مؤسسات إقتصادية في جميع القطاعات خاصة المنتجة منها، تعمل على تشغيل وتوظيف الموارد الإقتصادية المادية والبشرية المتاحة في المجتمع وتوليفها بحيث تحقق أقصى إنتاج ممكن، وكذا إيجاد مؤسسات مالية ومصرفية قادرة على توفير المدخرات في المجتمع واستثمارها، مع تطوير وسائل النقل والمواصلات، وكذا ترتيب علاقاتها الإقتصادية الدولية وفقا لمصالحها التنموية[1].

أما على مستوى البنيان الإجتماعي فتطلب عملية التنمية إحداث تغيرات جذرية في القيم والعادات والتقاليد والثقافة السائدة واستبدالها بقيم وتقاليد وثقافة تتماشى ومتطلبات هذه التنمية، وكذا تحسين مستوى الصحة، التعليم وتوقعات الحياة.

أما فيما يتعلق بالبنيان السياسي فإن أهم التغيرات المطلوبة لعملية التنمية الإقتصادية تتمثل في ضمان الإستقلال والإستقرار السياسي وإيجاد المؤسسات السياسية التي تعمل على توعية المواطن بعملية التنمية الإقتصادية وإشراكه فيها.

ب- توفر مقومات التنمية:

يمثل توفر مقومات التنمية دورا أساسيا في عملية التنمية الإقتصادية من خلال وضع إستراتيجية واضحة تستند إلى هذه العوامل وتحقق طموحات المجتمع، وهذه المقومات هي[2]:

1- تراكم رأس المال: يؤكد جميع الإقتصاديين على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية، ويتم هذا التراكم من خلال عملية الإستثمار، التي تتطلب توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية لتوفير الموارد المالية لأغراض الإستثمار، وإن تراكم رؤوس الأموال يعزز من طاقة البلاد على إنتاج السلع والخدمات، ويمكنها من تحقيق معدلات نمو عالية، بالإضافة إلى ذلك فإن رأس المال يمكن أن يكون العامل الرئيسي في تحقيق التقدم التكنولوجي ،وعليه فإن زيادة تراكم رأس المال يعتبر محددا رئيسيا لنمو الإنتاج ورفع الإنتاجية، خاصة في الدول النامية التي تحتاج إلى زيادة مستوى الإستثمارات الإنتاجية غير أن إرتفاع معدلات النمو السكاني في هذه الدول وافتقارها للموارد الحقيقية تجعل قدرتها ضعيفة على تكوين رأس المال، مما يدفعها إلى البحث عن موارد مالية خارجية ينتج عنها أعباء مؤجلة على الإقتصاديات الوطنية لهذه الدول.

2- الموارد البشرية: يلعب المورد البشري دورا أساسيا في عملية التنمية، حيث أن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها في نفس الوقت، وهو ما يظهر من هدف التنمية المتمثل في رفع مستوى معيشة الإنسان، والذي يتحقق

[1] - عمر محي الدين, مرجع سابق, ص 25.

[2] - مدحت القريشي، التنمية الإقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن 2007 ص134-137.

بفضل الإنسان الذي يرسم وينفذ عملية التنمية، وأن ثمار التنمية ناتج عن النشاط الإنساني، من هنا يتبين أهمية الموارد البشرية في عملية التنمية، وكما إرتبطت التنمية الإقتصادية بتراكم رأس المال، فإن تنمية الموارد البشرية ترتبط بتراكم رأس المال البشري، المرتبط أصلا بمستوى التعليم والتكوين والتدريب والتغذية والعادات، التي ينتج عنها إستغلال كفأ للموارد الإقتصادية، مما ينعكس ذلك على الناتج الوطني وعلى مستوى الإنتاجية، ولهذا فإن عملية تخطيط التنمية ينبغي أن تتضمن تخطيطا للموارد البشرية، بهدف تحقيق وضمان إستمرار التوازن بين عرض العمل والطلب عليه.

3-الموارد الطبيعية: إختلف الإقتصاديون حول أهمية الموارد الطبيعية في إطار عملية التنمية, فهناك من يرى بأن الموارد الطبيعية تلعب دورا أساسيا في التنمية ويشار في هذا الصدد إلى أن توطن النشاط الإقتصادي خلال الثورة الصناعية تأثر بشكل حاسم بالموارد الطبيعية، أما الآخرون لا يرون أن الأهمية الكبيرة تكون للموارد الطبيعية في التنمية، خاصة مع الإنخفاض الكبير في تكاليف النقل للسلع الذي تحقق منذ القرن الثامن عشر وكذا إمكانية إستبدال مواد خام طبيعية بمواد أخرى إصطناعية، وكل هذه التغيرات ومظاهر التقدم التكنولوجي قد جعل من كمية ونوعية بعض الموارد الطبيعية أقل أهمية مما كانت عليه في السابق، إلا أن هذا غير قابل للتطبيق في الدول النامية ذات الدخل المنخفض، مما يبقيها ذات أهمية كبيرة عند هذه الدول، وعلى كل فإن أهمية الموارد الطبيعية تتأتى من كفاءة وآليات إستخدامها على الوجه الذي يخدم معطيات التنمية بالفعل في كل دولة.

4- التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي: تعتبر التكنولوجيا إحدى مستلزمات الإنتاج، وبذلك تلعب دورا حاسما في نمو الإنتاج وتقدم البلد إقتصاديا، وتتكون التكنولوجيا من حزمة من العناصر تكون متضمنة في السلع الرأسمالية ،كالآلات والمعدات، أو قد تكون متضمنة في البشر، وتأخذ المهارات المحسنة بالنسبة للعمل والإدارة، كما هو الحال في التطبيقات المتعلقة بالطرق المختلفة في مجال زراعة المحاصيل، والتي تسمى دورة المحاصيل الحديثة، وبشكل عام فإن التكنولوجيا تتضمن العناصر التالية:

- المعرفة التكنولوجية المتجسدة في أشياء مادية.
- ا لمهارات التي لا تنفصل عن الأشخاص العاملين.
- براءات الإختراع والعلامات التجارية.

أما التقدم التكنولوجي يعني التغير في المعرفة الخاصة بالإنتاج، والتغيير في المنتج، وقد يعني ذلك تحسنا في المنتج القديم أو ظهور منتج جديد، وحيث أن التنمية الإقتصادية تتطلب زيادة مستمرة في مقدار السلع والخدمات المنتجة، الذي بدوره يتطلب توسيع الطاقات الإنتاجية للوحدات المنتجة، وعليه فإن تحقيق التنمية الإقتصادية يتطلب حصول تقدم وتغيير تكنولوجي من أجل توسيع الطاقات الإنتاجية وتشغيلها، فالتقدم التكنولوجي يلعب دورا مهما في تحقيق النمو في الإنتاج، وزيادة مستوى الكفاءة الإنتاجية سواء من حيث التحسن في الإنتاج أو في

التقليل من التكاليف ،ومعلوم أن إنتقال التكنولوجيا من مصادرها إلى مناطق إستخدامها يعتبر من أهم الوسائل في تحقيق التنمية في الدول التي لا تنتجها ومنها الدول النامية، والتي عليها العمل على تعزيز قدراتها التكنولوجية وجلبها من الدول المتقدمة بمختلف الوسائل.

المطلب الثاني: التنمية الزراعية:

يعتبر القطاع الزراعي من أبزر القطاعات الإقتصادية في الهيكل الإقتصادي لمعظم دول العالم، وهذا للدور الذي يلعبه في تنمية إقتصاديات تلك الدول، من حيث مساهماته في تحقيق الأمن الغذائي والنمو والتقليص من الفقر، ومصدرا لكسب الرزق للغالبية العظمى من السكان، هذا فضلا عن مساهمته في الناتج الوطني الإجمالي وفي زيادة حجم الصادرات، وكذا توفير المواد الأولية للعديد من الصناعات التحويلية، بالإضافة إلى أن نمو القطاع الزراعي قد شكل تاريخيا بذرة الأساس للثورة الصناعية التي إنتشرت في مختلف دول العالم.

1- مفهوم التنمية الزراعية وأهدافها:

تعتبر التنمية الزراعية إحدى أقطاب التنمية الإقتصادية ومفهومها وأهدافها يكاد لا يختلفان عن مفهوم وأهداف التنمية الإقتصادية، وهو ما نتطرق إليه فيما يلي:

أولا: مفهوم التنمية الزراعية:

تطرق العديد من المفكرين الإقتصاديين إلى مفهوم التنمية الزراعية، فقد عرفت على أنها مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنيان وهيكل القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى أحسن إستخدام ممكن للموارد الزراعية المتاحة، وتحقيق الإرتفاع في الإنتاجية وزيادة في الإنتاج الزراعي، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع[1].

كما عرفت التنمية الزراعية على أنها عملية إدارة معدلات النمو، حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي الزراعية بإستصلاح وزراعة الأراضي القابلة للزراعة، بقيام الحكومة بتزويدها بالبنية الأساسية اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على الإستثمار فيها، وهو ما يمثل التنمية الزراعية الأفقية، أو من خلال تكثيف رأس المال وإدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة في العمليات الزراعية والإستفادة من البحوث العلمية في المجال الزراعي، بهدف الإستغلال الأمثل للأراضي المزروعة والمحافظة على التربة وترشيد إستغلال مياه الري وزيادة الإنتاجية، وهي ما تمثل التنمية الزراعية الرأسية.[2]

[1] -عزام البلاوي، التنمية الزراعية اشارة خاصة للدول العربية معهد البحوث والدراسات العليا1967، ص22.
[2] - رفعت لقوش، التنمية الزراعية قراءة في مفهوم متطور، المكتبة الاكاديمية القاهرة،مصر1998، ص11.

– وفق ما جاء في التقرير السنوي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 2005، فإن التنمية الزراعية هي: إستخدام الموارد المتاحة لإحداث زيادة متوالية في الإنتاج الزراعي، حيث تتمثل هذه الموارد في الموارد البشرية، الموارد المالية, الموارد الطبيعة والتكنولوجيا الزراعية

– من هذه التعاريف نجد أن مفهوم التنمية الزراعية يتفق مع مفهوم التنمية الإقتصادية فكل منهما يركز على الجانب المادي المتمثل في إتخاذ كافة الإجراءات التي تؤدي إلى رفع الإنتاجية وزيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع، غير أن مفهوم التنمية الزراعية إتسع ليشمل إضافة إلى البعد الإقتصادي والإجتماعي ضرورة مراعاة البعد البيئي، ومن ثم أصبح هذا المفهوم هو التنمية الزراعية والريفية المستدامة. وفي هذا المجال حددت اللجنة الزراعية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عام2001، ثلاثة مجالات إستراتيجية للزراعة، يمكن أن توجه بها الحكومات سياستها للتنمية الزراعية والريفية إلى تحقيق الإستدامة وتتمثل في:

- بناء القدرات التي تمكن السكان من فهم بيئتهم وإدارتها، ويقوم ذلك على التعليم الزراعي ونشر المعلومات مع ضرورة أن يصاحب ذلك وجود المؤسسات الفاعلة.
- حشد وتوجيه الموارد المالية نحو الإستثمار في الإقتصاد الريفي.
- إستخدام التكنولوجيا للنهوض بالإنتاجية الزراعية، وإدارة البيئة الطبيعية ويتم هذا من خلال الشراكة بين القطاع العام والخاص.

ثانيا– أهداف التنمية الزراعية:

تعتبر التنمية الزراعية من أهم عناصر التنمية الإقتصادية وارتباطها الكلي بها في أي دولة، وبالتالي فإن أهداف التنمية الزراعية تدخل ضمن أهداف التنمية الإقتصادية بشكل عام، نظرا للترابط والتداخل فيما بين عناصرها في العديد من الجوانب التنموية، وهو ما يعني أن تحقيق أهداف التنمية الزراعية هو تحقيق لجزء من أهداف التنمية الإقتصادية، حيث أن التنمية الزراعية تهدف إلى تحقيق ما يلي[1]:

– زيادة الدخل الوطني الزراعي الذي يدخل ضمن الدخل الوطني الإجمالي، مما يرفع من متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ويتم هذا عن طريق زيادة النمو في الناتج والإنتاجية الزراعية.

[1] - عزاوي أعمر، إستراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، وواقع زراعة النخيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2005، ص9-10.

- زيادة الإنتاج الغذائي لتلبية الطلب المتزايد من طرف السكان الذين هم في تزايد كذلك، وإلى زيادة الصادرات والحد من الواردات، والى خلق وظائف جديدة من خلال تغطية مطالب القطاعات الأخرى، خاصة قطاع الصناعة.
- رفع مستوى معيشة السكان خاصة في المناطق الريفية التي يعتمد سكانها في معيشتهم على القطاع الزراعي، وهذا من خلال تحقيق زيادة في الضروريات المادية من مأكل وملبس ومسكن وغيرها، بالإضافة إلى تحقيق مستوى ملائم من الخدمات الاجتماعية من الصحة والتعليم والثقافة في هذه المناطق.
- تحقيق الإستقرار الإقتصادي بصفة مستمرة من خلال العمل على إنتاج أكبر قدر من الناتج المادي وتحقيق أعلى مستويات إستغلال للمواد المتاحة من يد عاملة وموارد طبيعية وتكنولوجيا، خاصة وأن الإنتاج الزراعي يتميز بعدم الإستقرار بسبب إرتباطه بالظروف المناخية وموسمية الإنتاج، مما يتطلب التوسع في الإستثمار في المجلات المختلفة كإستصلاح الأراضي، وإقامة مشاريع الري والتوسع في زيادة المحاصيل والتقليل من هجرة اليد العاملة إلى القطاعات الإقتصادية.
- التوسع في الهيكل الإنتاجي بإستحداث وحدات إنتاجية جديدة أو تطوير الوحدات الموجودة في مختلف الفروع الزراعية سواء النباتية أو الحيوانية، من خلال التوسع الأفقي والرأسي وتدعيمها على إستخدام الطرق الحديثة في الإنتاج، مع توفير أحسن مدخلات الإنتاج من آلات وبذور محسنة وسلالات حيوانية جيدة، ومتابعتها عن طريق الإرشاد الزراعي.
- التقدم الإقتصادي والذي يقصد به تطوير وتنمية الفنون الإنتاجية، والذي اعتبره الكثير من الإقتصاديين أبرز عناصر التنمية الإقتصادية وأهم أهدافها، حيث يتيح إرتفاع معدلات الإستثمار إلى إرتفاع معدلات نمو الدخل الوطني، الذي يؤثر بشكل مباشر على معدلات الإدخار والإستثمار ويتحقق هذا بتوفر شرطين أساسين هما:
- توفر البحوث العلمية المتواصلة والدقيقة.

-العدالة الإجتماعية، ويقصد بها توزيع عادل للدخل الوطني بين مختلف الطبقات الإجتماعية التي ساهمت في تحقيقه، وبين مختلف أفراد كل طبقة، وكذا العدالة في توزيع منافع النشاط الزراعي بين المشاركين في الإنتاج، وهو الهدف الأساسي لمعظم الحكومات.

-توفير مناصب الشغل خاصة لسكان المناطق الريفية، حتى يتسنى لهم الحصول على مداخيل تلبي إحتياجاتهم وتوفر لهم الإستقرار.

2- مقومات التنمية الزراعية:

إضافة إلى مقومات التنمية الإقتصادية التي تطرقنا لها سابقا والمتمثلة في خلق الإطار الملائم للتنمية، وتراكم رؤوس الأموال، والموارد الطبيعية، والتكنولوجيا والتقدم التكنولوجي، فإن التنمية الزراعية تحتاج إلى مقومات أخرى

خاصة بها، منها ما هو مرتبط بالموارد الطبيعية والمتمثل في الأراضي الزراعية والموارد المائية، والظروف المناخية، ومنها ما هو حيوي يتمثل في توفر الثروة النباتية والحيوانية، وهو ما نتطرق إليه فيما يلي:

أ– الأراضي الزراعية: تمثل الأرضي الزراعية القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي، مما يجعلها ثروة إستراتيجية لابد من العمل على حمايتها وتنميتها بالوسائل المتاحة، من خلال العمل على تحسينها وتوسيعها عن طريق تزويدها بالمحسنات العضوية، والقيام بإستصلاح الأراضي والحد من التوسع العمراني والإنجراف والتصحر والتملح، وهو ما يجعل ممارسة النشاط الزراعي عليها يهدف إلى زيادة الإنتاج عن طريق ثلاثة محاور هي[1]:

- محور زيادة الإنتاج بزيادة مساحة الأراضي المزروعة (التوسع الأفقي).
- محور زيادة الإنتاج بزيادة المساحة المحصولية (التكثيف المحصولي).
- محور زيادة الإنتاج بزيادة إنتاجية وحدة المساحة (التوسع الرأسي).

ويختلف تطبيق هذه المحاول من دول إلى أخرى، فنجد أن الدول المتقدمة تركز على المحور الثاني والثالث، وذلك لإعتمادها على التقدم التقني في زيادة الإنتاجية، أما الدول النامية لا تزال تعتمد على المحور الأول، مما يجعلها تحتاج إلى إستثمارات ضخمة، ليس فقط لإستصلاح الأراضي بل كذلك لتوفير البنية التحتية(طرق، شبكات الري، توصيل الكهرباء، بناء الجسور ،... الخ)، لذا على هذه الدول أن تحذوا حذو الدول التقدمة بتطبيقها المحور الثاني والثالث الذي يتيح لها أكبر إنتاجية وأحسن كفاءة لإستخدام الأراضي الزراعية وبأقل تكلفة.

ب– الموارد المائية: تعد الموارد المائية المحدد الرئيسي لإمكانيات التنمية الزراعية، وذلك بحكم محدوديتها من ناحية وانخفاض كفاءة إستخدامها من ناحية أخرى في الدول النامية، بالإضافة إلى الضغوطات الكبيرة على إستخداماتها والمتمثلة فيما يلي[2]:

- إرتفاع معدلات نمو السكان.
- التغيرات المناخية التي يشهدها العالم، وزيادة التصحر وتدهور الموارد البيئية المختلفة.
- التطور الحضاري الهائل وغير المسبوق نتيجة لتحسن مستوى المعيشة لأغلبية سكان العالم.
- الأنماط الإنتاجية غير المستدامة التي تؤدي إلى إستنزاف الموارد المائية، خاصة غير المتجددة منها والمتمثلة في المياه الجوفية.
- عدم إستخدام تقنيات الري الحديثة بصورة فعالة في كافة المجالات الزراعية.

---

[1] - النمري خلف بن سليمان، شركات الإستثمار في الإقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر 2000 ، ص100.

[2]- عامر الجبارين، حلقة نقاش على هامش إجتماع الجمعية العمومية للمجلس العربي للمياه، القاهرة في الفترة 6-11 /2006/12

- غياب الوعي لدى الأجيال الجديدة والمتعلق بثقافة الترشيد في استخدام المياه.

إن هذه المشاكل والضغوطات ومحدودية الموارد المائية تفرض على الدول وخاصة النامية منها ضرورة رفع كفاءة إستعمالها بشكل عام وفي تنمية القطاع الزراعي بشكل خاص من خلال العمل على[1]:

- تحسين كفاءة البنية التحتية لأنظمة الري ورفع كفاءة الري الحقلية بإتباع النظم الحديثة في الري (التقطير، الرش المحوري).
- إتباع طرق إنتاجية المحصول(الكمية المنتجة في المساحة) التي تقتصد مياه الري وتخفض التكاليف .
- تغيير الصورة المتداولة على أن الزراعة تهدر المياه.
- تنمية الموارد المائية عن طريق بناء السدود وإنشاء الحواجز المائية وحفر الآبار، ووضع سياسة شاملة ومستدامة لتسيير هذا المورد الهام في حياة الإنسان والحيوان والنبات.
- توسيع وتطوير شبكات وأساليب الرصد المائية والإهتمام بالثروات المائية.

ج– الثروة الحيوانية والنباتية: يعتبر توفر الثروة الحيوانية والنباتية من مقومات التنمية الزراعية، لأن الهدف الرئيسي لأي نظام إقتصادي هو السعي إلى تحقيق الرفاهية الإقتصادية لأفراد المجتمع، من خلال الإرتقاء بكفاءة إستثمار هذه الموارد الحيوانية والنباتية المتاحة وصيانتها، لضمان إستمرارها وقدرتها على العطاء، والذي يتفق مع أهداف التنمية الإقتصادية للقطاع الزراعي، وحتى يمكن إستثمار هذه الموارد الإنتاجية الزراعية بالكفاءة الإقتصادية، يستلزم الأمر أن تكون نواتج هذه الإستثمارات من المنتجات الزراعية والغذائية بالمستوى النوعي والكيفي الذي يفي بمتطلبات الأسواق، سواء الداخلية أو الخارجية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يحقق الإستثمار في تنمية هذه الموارد وتطويرها إلى الوفاء باحتياجات المجتمع من السلع الغذائية الرئيسية، ويخلق فرص العيش الكريم لأفراد المجتمع القائمين على عمليات الإستثمار الإنتاجي في هذا القطاع.

3– دور الزراعة في التنمية الإقتصادية:

لعب القطاع الزراعي دورا هاما في التنمية الإقتصادية وفي رفع عجلتها في معظم دول العالم وخاصة الدول النامية، وذلك من خلال إسهام الموارد الإقتصادية الزراعية ومعطياتها الإنتاجية سواء على صعيد المحاصيل الزراعية أو المنتجات الحيوانية في التأثير على المتغيرات الآتية[2] :

[1] - حمدي سالم، التحرير النهائي حول الأمن الغذائي، مشروع المساعدة في التحرير المؤسسي والسياسات الزراعية دمشق، سوريا، كانون الأول 2000، ص7.

[2] -محمد محمود الشافعي, وآخرون, مكتبة الاقصى، الطبعة الاولى، لبنان 1986،ص 27-31.

أولا– توفير الإحتياجات الغذائية للسكان: للتنمية الزراعية أهمية كبيرة في توفير السلع الزراعية الغذائية والمنتجات الحيوانية، سواء من خلال رفع الإنتاجية بإستخدام الوسائل الإنتاجية الحديثة، وهو ما يمثل التوسع الرأسي، أو زيادة الرقعة الزراعية وهو ما يمثل التوسع الأفقي، حيث يؤدي كل منهما إلى زيادة حجم الناتج من السلع الزراعية لمقابلة الطلب المتزايد عليها، سواء من الناحية الكمية أو النوعية، وتعتبر مسألة توفير الغذاء بصورة مناسبة لأفراد المجتمع ذات علاقة مترابطة مع متغيرات التنمية الإقتصادية الزراعية، إذ أن معالجة نقص الغذاء وتوفيره في ظل طبيعة الطلب عليه، سيمكن العمال من زيادة كفاءتهم الإنتاجية نتيجة تحسين ظروفهم الغذائية، ويخفض من أسعار هذه السلع ،هذا يعني أن الوصول إلى معدلات ملائمة من التنمية الزراعية، سيؤدي إلى تحقيق الإحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع، كما أنه لتحقيق تلك الإحتياجات يتطلب رفع كفاءة العمل الزراعي.

ثانيا– توفير الموارد النقدية: يلعب القطاع دورا هاما في توفير الموارد النقدية واستخدامها في توفير الإحتياجات الأساسية للتنمية الإقتصادية، وذلك من خلال التوسع في إنتاج المحاصيل التصديرية وفقا لما تمتاز به الدول النامية من ميزات نسبية في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية وتوجيهها لأغراض التصدير، وبالتالي فإن القطاع الزراعي يعتبر المصدر الرئيسي للحصول على الموارد النقدية لتنمية الإستثمارات، وجذب الوسائل التكنولوجية لرفع الإنتاجية، وزيادة حجم الإنتاج.

ثالثا– توفير العمالة للقطاعات الإقتصادية الأخرى: إن تنمية القطاع الزراعي من خلال تنفيذ سياسة زراعية فعالة باستخدام الموارد المتاحة والآلات والتقنيات الحديثة في الزراعة، تمكن من تحقيق كفاءة إنتاجية عالية للعمل في القطاع الزراعي من ناحية، وتعمل على توفير حجم من العمالة للقطاعات الإنتاجية الأخرى، كالقطاع الصناعي والتجاري والخدمي، نتيجة تقلص حاجة الزراعة إلى الأيدي العاملة في العمل الزراعي، وكذا إنتشار البطالة المقنعة بسبب العمل الموسمي، الأمر الذي يحقق تأدية الزراعة لدورها في تلبية حاجة القطاعات الأخرى التي تحتاج عملية التنمية فيها إلى التوسع في الأيدي العاملة، وأثبتت التجربة التاريخية بأن الزراعة مثلت المصدر الأساسي للأيدي العاملة التي توفرت لتطوير القطاعات الأخرى منذ الثورة الصناعية وحتى الآن، الأمر الذي يؤكد ذلك أن نسبة المشتغلين في القطاع الزراعي من مجموع المشتغلين في الإقتصاد تقل مع إستمرارية العمل من أجل تحقيق التنمية، وأن هذه النسبة تنخفض إلى حد كبير بعد تحقيق هذه العملية، أي في حالة تحقيق التقدم الإقتصادي تصل العمالة الزراعية إلى مستويات منخفضة جدا في الدول المتقدمة لصالح زيادة نسبة العاملين في القطاعات الأخرى، وبالذات الصناعةالتحويلية والخدمات إنسجاما مع مقتضيات التطور ومتطلباته[1].

[1] - فليح حسن خلف، إقتصاديات الوطن العربي، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع عمان، الأردن2004 ص119.

رابعا– تموين الصناعة بالمواد الأولية الزراعية: تحتل المحاصيل الزراعية مكانة هامة في مجال التنمية الصناعية، لما تقدمه من محاصيل زراعية كمدخلات في العمليات الإنتاجية الصناعية، وأن تطور الصناعات المحلية خاصة الغذائية منها مرتبط بمقدار النمو المحقق في إنتاج المحاصيل الزراعية، ومن هنا تظهر الأهمية النسبية التي تمثلها التنمية الزراعية في مجال التنمية الإقتصادية الوطنية، إذ يتوقف النمو في مجال الصناعات الغذائية على النمو المحقق في المحاصيل المرتبطة بما يقدمه القطاع الزراعي.

خامسا– القطاع الزراعي سوق للسلع غير الزراعية: إن تحقيق معدلات نمو مناسبة في إنتاج المحاصيل الزراعية سيترتب عليه زيادة في دخول المزارعين، ومن ثم فإن التنمية الزراعية ستؤدي إلى زيادة الطلب الفعال للسلع غير الزراعية، مما يؤدي إلى توسيع السوق، وباعتبار السوق في القطاع الزراعي بالدول النامية مجالا واسعا للسلع الصناعية، فإن ذلك يترتب عليه أيضا نمو في الصناعات المرتبطة بالإنتاج الزراعي وغيرها، وهكذا نجد أن الآثار غير المباشرة للتنمية الزراعية تمتد إلى تنمية القطاعات الإقتصادية الأخرى، كما أن عملية تطوير الزراعة تتطلب إستخدام أوسع للأسمدة والمبيدات والآلات والمعدات الزراعية، مما يعني توسع في الطلب على هذه المنتجات التي توفرها الصناعة.

– مما سبق نستنتج أن للقطاع الزراعي دورا هاما وأساسيا في التنمية الإقتصادية والتنمية الشاملة من خلال تأثيره على معدل النمو الإجمالي للإقتصاد الوطني ككل، بفضل مساهمته في توفير الإحتياجات الغذائية الضرورية للسكان ،وفي توفير العمالة للقطاعات الأخرى، ومصدر لتنمية القطاعات التي تعتمد على المخرجات الزراعية كمواد أولية لها ،ومنفذا لمخرجات القطاعات الأخرى التي يستخدمها القطاع الزراعي في تطويره، وبالتالي يصبح القطاع الزراعي المساهم الرئيسي في تكوين الناتج والدخل الوطني لمعظم دول العالم خاصة الدول النامية منها.

المبحث الثاني: التنمية الزراعية في الجزائر ومدى مساهمة القطاع الزراعي في الإقتصاد الوطني:

تميزت التنمية الزراعية في الجزائر بعدة تطورات تماشيا والإصلاحات الإقتصادية والسياسية التي عرفتها البلاد ،والإصلاحات التي عرفها القطاع الزراعي، سواء قبل التسعينات أو بعدها، وهذا بهدف مسايرة التطورات الإقتصادية العالمية، فكان الإهتمام بالقطاع الصناعي والإعتماد على قطاع المحروقات في تمويل مخططات التنمية الإقتصادية ،وإهمال القطاع الزراعي الذي يتوفر على مجموعة من المقومات تجعله يحقق قفزة نوعية في التنمية الإقتصادية، غير أن إنخفاض أسعار البترول والعجز المالي الذي عرفه الإقتصاد الوطني وارتفاع أسعار السلع الغذائية والزراعية في الأسواق العالمية، دفع الدولة إلى القيام بإصلاحات إقتصادية وهيكلية مدعمة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ،وإعطاء أهمية أكبر للقطاع الزراعي في التنمية الإقتصادية بتوفير كل

الإمكانيات والدعم اللازم له، خاصة بداية من الألفية الثالثة، بهدف إستغلال كافة الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة له، وهو ما نتطرق إليه من خلال المطلبين التالين:

المطلب الأول: التنمية الزراعية في الجزائر:

عرفت التنمية الزراعية في الجزائر مرحلتين هامتين، مرحلة أولى تميزت بتطبيق النظام الإشتراكي اعتمد فيها على نظام الخطط التنموية التي أعطيت فيها الأهمية للقطاع الصناعي وإهمال القطاع الزراعي، خاصة في مجال المخصصات المالية الموجهة لتنمية القطاع، ومرحلة ثانية بداية من التسعينات وتميزت التنمية الإقتصادية فيها بعدة مشاكل وأزمات أدت إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، نتج عنه تطبيق إصلاحات إقتصادية وتطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي والتكييف الهيكلي المفروض من قبلهما، ثم تبعه تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ،الذي وفر الظروف المناسبة لتنمية هذا القطاع، وهو ما نتطرق إليه في هذا المطلب.

1- تطور التنمية الزراعية في الجزائر:

عرفت التنمية الزراعية هي الأخرى مرحلتين أساسيتين للتنمية إرتباطا بالتحولات الإقتصادية التي عرفتها البلاد ،وهاتان المرحلتين هما:

أولا- التنمية الزراعية قبل88(في ظل النظام الإشتراكي):

عرف القطاع الزراعي في ظل هذا النظام عدة تحولات بهدف تحسين وضعية القطاع وزيادة حجم الإنتاج الزراعي ونصيب الفرد من هذا الناتج، ونسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام، والوصول إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان أهمها:

- التسيير الذاتي الذي جاء بعد الإستقلال مباشرة وكان يهدف إلى تحقيق العدالة الإجتماعية من خلال إسناد تسيير المزارع المسترجعة من الإستعمار إلى الفلاحين بغرض إعادة الإعتبار للفلاح من الناحبة الإقتصادية والإجتماعية والنهوض بالقطاع، خاصة وأن أغلبية السكان في هذه الفترة هم في الريف والذين يعانون من صعوبة العيش والجهل وتفشي الأمية، وكذا العمل على إشراكهم في بناء الإقتصاد الوطني، إلا أنها لم تأت بالنتائج المرجوة نظرا لمركزية التسيير والبيروقراطية، مما أدى بالدولة إلى إعادة النظر في تسيير القطاع خاصة مع تطبيق نظام المخططات التنموية وإعادة تأميم الأراضي الفلاحية.
- فجاء تطبيق نظام الثورة الزراعية في سنة 1972 بهدف إحداث تغيير جذري في الأرياف من أجل القضاء على الفوارق الإجتماعية والإقتصادية التي كان يتسم بها الريف الجزائري، عن طريق تأميم الأراضي وإلغاء الملكيات الكبيرة لها وإعادة توزيعها، ومساعدة الفلاحين وخلق الظروف المناسبة التي تعمل على تحسين وترقية سكان الأرياف، مع ضمان إستقرارهم وتحسين مستوى معيشتهم.

-في سنة 1981 عرف القطاع إعادة تنظيم بسبب إنتهاج الدولة سياسة الإصلاح الهيكلي للإقتصاد الوطني، نتج عنه حل6000 تعاونية من تعاونيات الثورة الزراعية وإعادة إدماجها ضمن 2000 مزرعة مسيرة ذاتيا، وبذلك تم إنشاء 0230 مزرعة فلاحية إشتراكية و 150مزرعة نموذجية[1]، كما صدر في 1983 القانون 60-16 المتضمن حق حيازة الملكية العقارية بواسطة الإستصلاح، وكان يهدف هذا الإصلاح إلى زيادة المساحة الزراعية وتحقيق الإستغلال الأمثل للأراضي والموارد الزراعية من أجل زيادة الإنتاج وتقليص حجم الواردات، إلا أن هذا الإصلاح لم ينجح بسبب العجز المالي الكبير الذي عرفه القطاع، وكذا الضائقة المالية التي عرفتها البلاد في سنة1986، نتيجة إنخفاض صادراتها من المحروقات، مما دفع الدولة إلى التفكير في إصلاحات جديدة تمكنها من التخلص من مشاكل تمويل القطاع، ومن الخسائر التي كانت تتحملها خزينة الدولة.

ثانيا– التنمية الزراعية بعد88 (التحول إلى إقتصاد السوق): نتيجة فشل التسيير المركزي الذي لم يشجع العمال في القطاع الزراعي على الإنتاج، وارتفاع المديونية وخدمة الدين لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي كلف بتمويل الفلاحة، دفع السلطات الحكومية إلى إتخاذ إجراءات جديدة في تنظيم الإنتاج، للتخفيف من عجز الميزانية العمومية للدولة إتجاه القطاع، وجعله أكثر فاعلية من خلال التوجه نحو خوصصة شاملة وحرية في الإنتاج والتسويق، وذلك بتطبيق القانون87-19 المؤرخ في 1987/11/08، المتعلق بإعادة تنظيم الأملاك العمومية، بهدف التوسع الرأسي للإنتاج من خلال تكثيف العملية الإنتاجية، مع حرية إتخاذ قرارات الإنتاج والتسويق والمبادرة، خاصة مع تطبيق الإتفاق الإئتماني مع صندوق النقد الدولي سنة 1989 لإعادة توجيه الإقتصاد الوطني نحو النمو القائم على آليات إقتصاد السوق، لتحقيق الإستقرار الإقتصادي والتخلص من الإنفاق العمومي، وتشجيع الإنفاق الخاص والأجنبي، كما أن صدور قانون 90-25 المؤرخ في 1990/11/18 المتعلق بالتوجه العقاري الذي عمل على إسترجاع الأراضي المؤممة بأمر رقم 17-73 المؤرخ في 1971/11/18 إلى أصحابها الذي بلغ عددهم 22336 مالك[2] ,والمرسوم التنفيذي رقم 92- 28المؤرخ في 1992/01/06 الذي يحدد شروط التنازل عن الأراضي الصحراوية، والبرنامج الإستعجالي الذي صادقت عليه الحكومة بتاريخ 1998/01/23 المتعلق بإصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الإمتياز، مع تحمل الدولة تكاليف النفقات الكبرى لهذه المشاريع من جلب المياه، وتوصيل الكهرباء، وشق الطرق، وإنجاز الأعمال الضرورية لإستعمال الأملاك العقارية المعنية بالإستصلاح، جعل هذه البرامج تعمل على زيادة التوسع الأفقي

[1] - زبيري رابح، الإصلاحات في القطاع الزراعي في الجزائر وآثارها على تطوره، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، سنة 1996، ص23.

[2]- رجراج محمد،المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات الحكومية؛ قسم علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية؛جامعة ورقلة، 08-09 مارس 2005، ص219.

للأراضي الزراعية، وتوفير مناصب الشغل لخريجي المعاهد الفلاحية والقوى العاملة الشابة في الأرياف، وتشجيع برامج الإستثمار في المجال الفلاحي، وتوسيع الهجرة العكسية من المدن إلى إستصلاح الأراضي في المناطق الريفية، وبالتالي إستغلال الموارد الطبيعية والموارد البشرية والتجهيزات المتوفرة، وفي هذا الإطار حددت وزارة الفلاحة عدد إمتيازات ومناصب الشغل المطروحة في برنامج إستصلاح الأراضي عن طريق منح حق الإمتياز، وفق ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (1)

عدد الإمتيازات ومناصب الشغل المطروحة في برنامج إستصلاح الأراضي

عن طريق منح حق الإمتياز إبتداء من 1997/09/15

المساحة بالهكتار

المناطق	عدد المشاريع	المساحة المعدة للاستصلاح	قيمة البرنامج بالمليار دينار	عدد مناصب الشغل	عدد الامتيازات
جبلية	56	350392	23.9	245125	25137
سهبية	62	310269	18.2	183505	13978
الجنوبية	22	18250	29.8	61175	8708
المجموع	40	678911	71.9	489805	47893

المصدر:- وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، برنامج إستصلاح الأراضي عن طريق منح حق الإمتياز، وزارة الفلاحة، الجزائر1661، ص41.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الإستصلاح في المناطق الجبلية قد إستحوذ على 51.61%من المساحة المقرر إستصلاحها في إطار برنامج الإستصلاح بالإمتياز، ثم تليها المناطق السهبية بنسبة 45.70% والمناطق الجنوبية بنسبة 2.69%، أما بالنسبة للمخصصات المالية لهذه العملية فأخذت المناطق الجنوبية أكبر قيمة بـ 28.9مليار دج ، والتي تمثل نسبة 41.44% من إجمالي الإعتمادات المخصصة لها، ثم تلتها المناطق الجبلية33.27%، ثم المناطق السهبية ب 25.31%، مع ملاحظة أن المناطق الجنوبية خصص لها أكبر حصة مالية رغم قلة المساحة المستصلحة، وهذا يعود بالدرجة الأولى لطبيعة المنطقة التي تتطلب تكاليف كبيرة في عملية الإستصلاح.

إن تطبيق هذا البرنامج سمح بإصلاح 255000هكتار وإنشاء 179000منصب شغل دائم حتى نهايك سنة 2003بالإضافة إلى النتائج المحققة في القطاع من زيادة في الإنتاج النباتي والحيواني سمحت له بزيادة نسبيه في الناتج الداخلي الخام الى 10.55% سنة 1999 وإلى 31.6% سنة 2003[1]

[1] - وزارة الفلاحة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، مرجع سابق، ص 102.

في بداية الألفية الثالثة عرف القطاع الزراعي مرحلة جديدة من التنمية الزراعية تزامنت مع تطبيق مخطط الإنعاش الإقتصادي، تمثلت في تطبيق إستراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الذي أعطى دفعة جديدة للتنمية الزراعية من خلال برامج تحفيز وتدعيم المستثمرين والفلاحين، بهدف إحداث نمو فعال في القطاع الزراعي يعتمد على الحفاظ على الموارد الطبيعية وتنمية إستدامتها، الإستعمال الأحسن للقدرات المتاحة (تربة، المياه، الوسائل المادية والبشرية)وتنميتها، تحسين مستوى معيشة السكان خاصة سكان الأرياف، والسعي إلى تحقيق الأمن الغذائي، توسيع المساحة الصالحة للزراعة من خلال عمليات الإستصلاح المختلفة، وخلق مناصب شغل للتقليص من حدة البطالة والهجرة الريفية.

ولتنفيذ أهداف هذا المخطط تم إنشاء الصندوق الوطني للضبط والتنمية الريفية (FNRNA)الذي عمل على تسهيل وتسريع عملية التمويل، وضع الشروط اللازمة للحصول على الدعم في أقل فترة، مما أدى إلى إهتمام المستثمرين والفلاحين والحرفيين وحتى أصحاب المؤهلات العلمية في المجال الفلاحي على طلب المساعدة والإستثمار في هذا المجال الفلاحي، جعل القطاع يحقق نتائج مرضية في إستصلاح الأراضي وزيادة إجمالي المساحة المسقية، وزيادة الإنتاج النباتي والحيواني وحجم العمالة في المجال الزراعي والتقليل من الإستيراد خاصة الخضر والفواكه.

2- مقومات التنمية الزراعية في الجزائر:

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإستراتيجية في التنمية الإقتصادية في الجزائر، لما يتوفر عليه من مقومات طبيعية وبشرية تؤهله في رفع عجلة النمو وتوفير المنتجات الغذائية والمدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات التحويلية، وزيادة الناتج المحلي الخام، وتحسين مستوى المعيشة لنسبة كبيرة من سكان الريف، وكذلك للعاملين في الأنشطة الإنتاجية والخدمية الأخرى المرتبطة بهذا القطاع، وهذه المقومات تتمثل فيما يلي:

أولا- الموارد الطبيعية:

المقصود بها الهبات التي منحها الله للإنسان في الطبيعة، وأوجدها له لتمكينه من تلبية حاجاته ورغباته،

المتمثلة في(الأرض، المياه، المعادن،...)، وهذه الموارد تعتبر نقطة البداية لعملية التنمية الزراعية، فتوفرها يسمح للإنسان بإنتاج السلع الغذائية الضرورية للمحافظة على وجوده من جهة، ووسيلة ضغط على الدول التي تتميز بضعف إنتاجها من جهة أخرى ،وتتمثل هذه الموارد الطبيعية في الأراضي الزراعية والموارد المائية وهو ما نتطرق إليه فيما يلي:

أ- الأرضي الزراعية:

تعتبر الأراضي الزراعية أهم عامل يؤثر على إمكانيات التنمية الزراعية في أي بلد، وتشكل القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي، فتوفرها في أي دولة يعتبر ثروة إستراتيجية لابد من العمل على حمايتها والمحافظة عليها وتنميتها

بالوسائل المتاحة، كما أن لها دورا كبيرا في نمو الإنتاج الزراعي وتوسعه من خلال زيادة المساحة الزراعية (التوسع الأفقي)، أو زيادة المساحة المحصولية (التكثيف المحصولي)، أو زيادة إنتاجية وحدة المساحة (التوسع الرأسي)، وتمثل الأراضي الزراعية في الجزائر ما بين16.507% و 17.8% من إجمالي المساحة الكلية المقدرة بـ 23817100 هكتار[1].

ب – الموارد المائية:

تمثل المياه أهم عنصر للحياة كما أنها تعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الزراعي وتكثيف الزراعة، وأن تطور هذا القطاع وتنميته مرهون بحجم الموارد المائية المعبئة له، التي تستغل في الري الزراعي وتوسيع المساحة المسقية، كما أن الظروف المناخية لها دور فعال في التحكم في حجم المساحة المسقية، والتي هي ضئيلة جدا في الجزائر مقارنة مع حجم الأراضي الصالحة للزراعة، ولدراسة دور الموارد المائية في التنمية الزراعية نتطرق إلىالعناصر التالية: حجم ومصادر المياه في الجرائر، وطرق إستغلال المياه في الزراعية، وحجم الأراضي المسقية.

1–حجم ومصادر المياه في الجزائر:

إن إتساع مساحة التراب الوطني وتنوع المناخ نتج عنه إختلاف كبير في كمية المياه ومصادرها بين القسم الشمالي والقسم الجنوبي، وتقدر الموارد المائية في الجزائر بـ 20مليار م^3 منها 13مليار م^{3}حجم الموارد المائية السطحية بالشمال، و 7مليار م^{3}من الموارد المائية الجوفية, (منها 1مليار م^3 بالشمال و 5مليار م^3 في الجنوب)، ،وأن هذه الموارد المائية 75 % قابلة للتجديد[2]، ولتحديد توزيع هذه الموارد قمنا بتقسيم البلد إلى قسمين أساسيين: القسم الشمالي والقسم الجنوبي.

1–1– حجم ومصادر المياه في الشمال:

تنقسم الموارد المائية في الشمال إلى ثلاثة موارد رئيسية هي:

أ– الموارد المائية المطرية: وهي أهم الموارد المائية في الشمال، حيث يتراوح المتوسط السنوي لسقوط الأمطار مابين 95 و100 مليار م^3، يتغير توزيعها جغرافيا بين المناطق الساحلية ومناطق شمال الصحراء حيث أن 80 مليار م^3 منها يتعرض للتبخر، ما تمثل نسبة 80% إلى 84%, والباقي المتمثل في 16 مليار م^3، فيوزع إلى 3.5 مليار م^3 فقط تساهم في تغذية الطبقات المائية الجوفية، وذلك بسبب الإنحدار الذي تتميز به أغلب مناطق الشمال، و12.5 مليار م^3 تتدفق في الأنهار والوديان، ليحتفظ منها بحوالي 5.2 مليار م^3 في السدود، و7.3 مليار م^3 تتدفق مباشرة في البحر والشطوط المالحة.

---

[1] - لزعز علي، الفلاحة في الجزائر بين الإنتاج والمساحة، مقال منشور في مجلة أفاق، العدد4، الصادرة بكلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة1998، ص4.

[2] **- Boualem REMINI,** La problématique de L'eau en Algerie, Office des publications universitaires, Alger2005, p14.

ب– الموارد المائية السطحية: تتمثل المواد المائية السطحية في:

–الوديان والأنهار: تتمثل في مجموعة الأودية والأنهار التي يقدر عددها بنحو 30 مجرى معظمها في إقليم التل وتصب في البحر المتوسط، وتتميز بأن منسوبها غير منتظم وتقدر طاقتها بنحو 12.4مليار م^3 وأهمها: وادي الشلف والوادي الكبير والتي تنتج أكثر من ملياري م^3، بالإضافة إلى وادي السيبوس والصومام ويسر التي تنتج اكثر من 500 مليار م^3 سنويا، أما وادي الداموس والصفصاف والعرب والخميس وكراميس وبودواو، فهي تنتج مابين 30 و100 مليون م^3 سنويا، وأخيرا وادي تافنة والحراش ومازفران تنتج مابين 100 و 500 مليون م^3 سنويا.

–السدود: تعتبر السدود من المنشات الرئيسية لتخزين المياه، ويقدر الخبراء عدد المواقع الملائمة لبناء السدود في الجزائر من الناحية النظرية بنحو250 موقعا، ولكن عدد السدود المنشاة يقدر بـ 114 سدا[1]، بحجم تخزين إجمالي لا يتعدى 5.2 مليار م^3، وبحجم إجمالي منتظم يقدر بـ 2.228 مليار م^3، منها 52سدا تفوق سعته 10ملايين م^3، باقي السدود (32 سد) فهي سدود صغيرة ومتوسطة تتراوح طاقتها التخزينية حوالي 10مليون م^3, من اكبر السدود هو سد بني هارون بولاية ميلة, بطاقة تخزين تعادل 960 مليون م^3.

–المحاجز المائية: هي أحواض مائية وتسمى أيضا البحيرات الجبلية وقدرة التخزين فيها لا تفوق مليون م^3، وهي تستغل أساسا في السقي وتربية المواشي، ويبلغ عددها حوالي 834 حاجزا بطاقة إستيعاب تبلغ 213 مليون م^3، يستغل منها 75% في القطاع الزراعي، و5% في تربية المواشي، و 20% تبقى غير مستغلة.

ج– الموارد المائية الجوفية: قدرت المصالح التقنية للوكالة الوطنية للموارد المائية ومديرية تهيئة المنشات الكبرى إن حجم الموارد المائية الجوفية في الشمال تقدر بحوالي 2 مليارم^3، يتم إستغلال 90% منها حاليا.

1-2– حجم ومصادر المياه في الجنوب الجزائري:

يغطي الجنوب الجزائر 85 مليار م^3 من المساحة الإجمالية، وهو يدخل ضمن المناطق الشبه جافة والجافة مما يجعل متوسط معدل تساقط الأمطار يقل عن 100ملم/سنة، وتتمثل الموارد المائية الأساسية في المياه الجوفية التي يمكن إستغلال منها 5 مليارم^3، وهي مياه عميقة عن سطح الأرض حيث يصل عمقها في بعض الأماكن إلى 2000م، ما عدا أدرار(بين 200م و 300م)، أما الحجم المستغل فيقدر بـ 725 مليون م^3 منها 505 مليون م^3 تستغل في السقي بواسطة أكثر من 742 بئرا، كما يوجد بالإضافة إلى الموارد الجوفية ثلاثة سدود كبيرة بسعة 415.85 مليون م^3.

-1-3– تحلية مياه البحر:

[1] - Boualem REMINI, op.cit , p17.

تتجه الجزائر في السنوات الأخيرة نحو إستغلال مواردها المائية البحرية الممتدة على سواحلها الشاطئية المقدرة ب 2500 كلم، من خلال إنشاء العديد من مصانع تحلية مياه البحر، أهمها مصنع أرزيو بطاقة إنتاجية كلية 900 ألف م^3 في اليوم، مصنع الجزائر الذي ستكون طاقة إنتاجه 200 ألف م^3 في اليوم، بالإضافة إلى إنشاء 10 مصانع أخرى بطاقة إنتاجية ما بين 50 و200 ألف م^3 يوميا، و22 مصنع صغير يتم تشييدها حاليا لتنتج أكثر من 57 ألف م^3 يوميا، ليتم الوصول إلى إنتاج أزيد من مليون م^3 في اليوم من المياه المحلاة.

2- إستخدام المياه في الزراعة:

تعتمد الزراعة في الجزائر أساسا على الزراعة المطرية، حيث أن 90% من المساحة الزراعية تستغل إعتمادا على الأمطار، إلا أن الأمطار في الجزائر ينحصر سقوطها في الغالب بين شهر نوفمبر وشهر مارس، كما أنها تتسم بعدم الإنتظام والتذبذب الشديد والتوزيع غير المنتظم بين مناطق الوطن، مما يتطلب اللجوء إلى الري الزراعي من أجل تنمية هذا القطاع بزيادة الأراضي الزراعية المسقية وتكثيف الزراعة في بعض الأراضي ذات الهطول المطري، وهذا بهدف تغطية الطلب الوطني المتزايد من المواد الغذائية الأساسية كالحبوب والأعلاف والبطاطا والخضار والفواكه، التي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه، ويمكن الذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية حققت في المناطق شبه صحراوية التي لايتعدى معدل

التساقط فيها عن 80 ملم في السنة، على إنتاج يعادل 80 قنطار من الحبوب في الهكتار بفضل إستخدام نظام الري المناسب[1]، وبالنسبة للجزائر فقد كشفت دراسات حول التربة أن المساحة الإجمالية القابلة للسقي بالمياه المعبئة تقدر بـ 1.5 مليون هكتار، منها 1.2 مليون هكتار في الشمال و 300 ألف هكتار في الصحراء[2].

ثانيا- الموارد البشرية:

يعتبر العنصر البشري المحرك الأساسي والمهم لأي قطاع إنتاجي بصفة عامة وقطاع الزراعة بصفة خاصة، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لإستغلال الموارد الطبيعية، والإستغلال الأمثل للإمكانات المتوفرة ،وتحقيق التنمية الزراعية، خاصة إذا كان هذا العنصر البشري ذو مؤهلات علمية وتقنية، تمكنه من توفير شروط رفع الإنتاج الزراعي إلى المستوى الذي يتكفل بتحقيق الإحتياجات الغذائية للسكان.

تعد الجزائر من الدول التي تعتمد أساسا في الإنتاج الزراعي على العنصر البشري، نظرا لأن معظم العمليات الزراعية مازالت تنجز يدويا، وذلك يعود لقلة المعدات اللازمة أو تعذر مكننة بعض العمليات، مما إنجر عنه وجود عدد كبير من العنصر البشري في هذا القطاع، ولأجل التعرف أكثر على الموارد البشرية ينبغي أن نتعرف على: حجم القوة العاملة في الزراعة، حجم القوة العاملة المؤهلة ومستوى تأطيرها.

---

[1] - زبيري رابح، مرجع سابق، ص220.

[2] - نفس المرجع، ص221.

أ- حجم قوة العمل الزراعية:

لم يعرف حجم القوة العاملة الزراعة في الجزائر تطورا ملحوظا في التسعينات نظرا للمشاكل التي عرفها الإقتصاد الوطني في هذه الفترة، وتخلي الدولة جزئيا عن هذا القطاع، لكن بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عرفت القوة العاملة فيه تطورا ملحوظا.

ب- حجم القوة العاملة المؤهلة ومستوى تأطيرها:

يعتبر التكوين والتأهيل للفلاحين والأشخاص الذين يعملون في القطاع من العناصر الضرورية لتنمية هذا القطاع وتوجيهه إلى الطرق السليمة لزيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية، وذلك بمعرفة كيفية إستغلال الوسائل الحديثة ومواد الصحة النباتية والحيوانية، بالإضافة إلى إستخدام الطرق الحديثة في تربية الحيوانات والدواجن، لذا عملت الدولة خلال تطبيقها للمخطط الوطني للتنمية الريفية إلى تنمية هذا المجال، من خلال تكوين وإعادة تكوين العديد من الكوادر في مختلف المستويات، وفتح مراكز للأبحاث، والقيام بالعديد من الملتقيات والندوات في كل المجلات الفلاحية.

ج- البحث العلمي الزراعي:

يعتبر البحث العلمي من مقومات تنمية القطاع الزراعي وتطوره، ومنذ صدور القانون 98-11المتعلق بتوجيه البحث العلمي والتكنولوجي، من خلال البرامج الوطنية للبحث وكذا البرامج القطاعية والبرامج في إطار الشراكة ،فقد إرتفع عدد الباحثين في مجال البحوث العلمية على المستوى الوطني وعلى مستوى القطاعات، فبالنسبة للقطاع الزراعي إهتمت البحوث بالمشاكل التنموية للقطاع خاصة في مجال الغذائية والتنمية الريفية والتنمية المستدامة ،بالإضافة إلى البحوث في مجال الغابات (مكافحة الإنجراف والتعرية، مكافحة التصحر، والتحسينات الوراثية النباتية والحيوانية)، فقد تطور عدد الباحثين من 193 باحث سنة 2000 إلى 239 باحث عام 2006 في كل التخصصات الفلاحية، بنسبة نمو 23%، مع العلم أن قانون 98-11 كان يهدف إلى الوصول إلى أكثر من 550 باحث[1]، كما أن عدد البحوث إنتقلت من 808 سنة 2004 إلى 1456 بحث سنة 2006 بنسبة زيادة 80%، مع العلم أنه يشترك أكثر من باحث في نفس البحث.

في الأخير يمكن القول أن القطاع الزراعي يملك قدرات بشرية من عمال ومستثمرين وتقنيين وإطارات وباحثين في كل التخصصات الفلاحية بإمكانها تحقيق النمو في القطاع إذا وفرت لها الإمكانيات المادية والمالية والتكوينية والتوجيهية اللازمة.

ثالثا- الموارد النباتية والحيوانية:

[1] -التقرير العربي الموحد، سبتمبر 2007، ص 42.

يعتبر توفر الموارد النباتية والحيوانية من مقومات التنمية الزراعية، فتوفرهما يحسن من مستوى معيشة السكان ،ويحقق الأمن الغذائي والإستقرار، وفي هذا الإطار عملت الدولة على تنمية الإنتاج النباتي والحيواني من خلال توفير شروط الإنتاج والدعم والتحفيزات الضرورية، وقيامها بتوفير البنية التحتية اللازمة لذلك، مما أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وهو ما نتطرق إليه فيما يلي:

أ- تطور الإنتاج النباتي:

يعتبر الإنتاج النباتي، أهم مصادر الإنتاج الزراعي لما له من أهمية في توفير الإحتياجات الغذائية للسكان والمدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات التحويلية، وهو ما يسمى بمساهمة الناتج الزراعي، كما يوفر النقد الأجنبي من خلال عائد الصادرات من السلع الغذائية، أو من خلال توفير سلع محلية يحد من حجم الواردات الغذائية، وهو ما يدعم بالتالي تمويل برامج التنمية، وعملت الجزائر من خلال برامجها المختلفة إلى تطوير هذا الإنتاج.

ب- الإنتاج الحيواني:

يعتبر الإنتاج الحيواني ثاني عنصر في التنمية الزراعية من حيث توفير العناصر الغذائية الضرورية للإنسان، كما ان زيادة إنتاجه تقلل من عملية الإستيراد وتوفير النقد الأجنبي الذي يمكن إستعماله في تطوير هذا النوع من الإنتاج أو الإنتاج الفلاحي بصفة عامة، وتتصف تربية الحيوانات في بلادنا بالتنوع، حيث نجد النظام التقليدي الذي يتلاءم مع الحيازات الفلاحية الصغيرة والواسعة الإنتشار، إلى جانب النظم الحديثة للتربية والإنتاج المكثف التجاري، الذي يتسع ويتطور بشكل ملحوظ ويحقق نتائج بارزة أدت إلى تخفيض العجز في المنتجات الغذائية من اللحوم الحمراء والبيضاء والبيض، بالإضافة إلى توفير فرص التشغيل وتخفيض البطالة الموسمية والمقنعة، وتجعل النشاط الزراعي أكثر إنتظاما وأقل موسمية.

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الزراعي في الإقتصاد الوطني:

يعتبر القطاع الزراعي القطاع الرئيسي المنتج للسلع الغذائية الأساسية، بهدف إشباع الحاجيات المتزايدة للسكان وفق التزايد غير المحدود لعددهم، ومع تنامي القطاعات الأخرى وتطورها يبقى القطاع الزراعي يحتل مكانة الصدارة من حيث الأهمية بين القطاعات الأخرى لدى مختلف دول العالم وخاصة الدول المتقدمة منها، وفي الجزائر على الرغم من تنوع القطاعات الإقتصادية وتعددها يبقى القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من أهم القطاعات محل إهتمام الدولة خاصة بداية من الألفية الثالثة، وتطور المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة الذي أصبح القطاع الزراعي فيها من أهم الإتفاقيات لديها، وتظهر الأهمية الكبيرة لهذا القطاع في الإقتصاد الوطني من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وفي

تأمين وتوفير مناصب شغل لعدد كبير من السكان خاصة في المناطق الريفية، وكذا مساهمته في توفير المواد الغذائية الضرورية للسكان، ومساهمته في تطوير القطاعات الأخرى خاصة القطاع الصناعي نظرا للعلاقة المتبادلة بينهما، بالإضافة إلى مساهمته في تنمية الإقتصاد الوطني ككل من خلال تصدير الفائض من الإنتاج إلى الخارج والحصول على النقد الأجنبي لتمويل عملية التنمية الإقتصادية ،دون أن ننسى دور عوائد الإنتاج الزراعي وما ينجم عنها من قوة شرائية تساهم هي الأخرى في تنمية الإقتصاد الوطني، وهو ما نتطرق إليه فيما يلي:

1- مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج الوطني وتوفير مناصب الشغل:

يعد القطاع الزراعي من القطاعات الإقتصادية الهامة في الجزائر، من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ولما يستوعبه من حجم القوة العاملة الإجمالية خاصة في المناطق الريفية، وهو ما نتناوله فيمايلي:

أولا :مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج الوطني:

تختلف نسبة مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج الوطني من دولة إلى أخرى حسب طبيعة إقتصاد كل دولة والأهمية التي توليها الدولة لهذا القطاع ومدى تطوره، وفي الجزائر يحتل القطاع الزراعي أهمية من حيث مساهمته في تكوين الدخل الوطني، وتوفير الدخل لنسبة كبيرة من السكان وفي الرفع من متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، الذي يعتبر من أهم المؤشرات التي توضح النمو الإقتصادي للبلاد.

ثانيا– مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب الشغل:

للقطاع الفلاحي دورا كبيرا في توفير مناصب العمل والتقليص من البطالة خاصة في المناطق الريفية التي تمثل نسبة السكان بها حوالي 36% من مجموع السكان في سنة 2010، وأن نسبة تزايد السكان العاملين في القطاع الفلاحي تقدر بـ 2% سنويا، بينما تقدر نسبة تزايد إجمالي السكان بـ 1.8%، وهو ما يبين إمكانية القطاع في إستيعاب عدد كبير من القوة العاملة الريفية، لكن ما يجب الإشارة إليه هو أن القطاع الفلاحي يعرف الهجرة الريفية، البطالة المقنعة، البطالة الموسمية، وأن النسبة الكبيرة من قوة العمل المستخدمة فعليا تتكون من عمال مأجورين يعملون بصفة مؤقتة.

2– مساهمة القطاع الزراعي في التنمية المستدامة بالجزائر:

يلعب القطاع الزراعي دورا هاما في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الإهتمام بالتنمية الزراعية المستدامة نتيجة لظهور بوادر عدم قدرة نظام الزراعة المكثف على الإستمرار في الإنتاج الزراعي بنفس المعدلات العالية، والوفاء باحتياجات السكان من الغذاء الكافي والسليم، دون التأثير على البيئة وصحة المستهلكين، وأنماط الحياة الإجتماعية للمزارعين وسكان الأرياف، مما دفع بالعلماء إلى التفكير في نظام زراعي متوازن يكفل الوفاء بمتطلبات الأجيال الحالية والمستقبلية تضمن لهم غذاء صحيا وبيئة نظيفة وموارد طبيعية مصانة ومنتجة، ومن هنا

نشأ ما يسمى بالتنمية الزراعية المستدامة التي أصبحت الآن تمثل محورا جوهريا في السياسات الزراعية للعديد من دول العالم ومنها الجزائر[1].

أولا: مفهوم التنمية الزراعية المستدامة:

يقصد بالزراعية المستدامة أنها إستخدام الموارد الطبيعية في تحقيق إنتاج زراعي صحي وكاف للمستهلكين ومربح للمنتجين، مع ضرورة أن تكون العمليات الزراعية المستخدمة غير ضارة بالطبيعة والبيئة ومصالح الأجيال القادمة.

كما تعرف كذلك على أنها تنمية تسمح بتلبية إحتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية إحتياجاتها[2].

وتعرفها منظمة الأغذية والزراعة على أنها إدارة وصيانة قاعدة الموارد الطبيعية المهيأة إلى التغيير التقني والمؤسسي بما يضمن تحقيق الإحتياجات الإنسانية وبصورة مستمرة للأجيال الحالية والمستقبلية، بالعمل على التنمية الزراعية في قطاعات الزراعة والغابات يصون الأرض والمياه والتنوع الوراثي للنبات والحيوان,وتكون غير ضارة بيئيا ومناسبة فنيا وقابلة للتطبيق إقتصاديا ومقبولة إجتماعيا.

مما سبق نستنتج أن التنمية الزراعية المستدامة تهتم بالبعد الإقتصادي للتنمية من خلال إستدامة الحصول على العوائد المالية من الزراعة، وبالبعد البيئي بالمحافظة على البيئة وتقليل تأثير النشاط الزراعي على الموارد الطبيعية ،وبالبعد الإجتماعي بالحصول على إنتاج غذائي صحي لجميع المستهلكين مع حفظ حقوق الأجيال المستقبلية واستمرارها، مما يجعل الزراعة المستدامة نظاما زراعيا شاملا ومتكاملا يهتم بالمجالات الزراعية .

ثانيا: التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر:

في هذا الإطار يلعب القطاع الزراعي الجزائري دورا هاما في التنمية الزراعية المستدامة من خلال مساهمته في تكوين الناتج الوطني المحلي، وكذا باعتباره المورد الرئيسي لدخل السكان الذين يزاولون نشاطاتهم به، والإستقرار في المناطق الريفية، والرفع من مستوى المعيشي لهم مع تطوير مستويات الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف، وإن المحافظة على هذا القطاع وتنميته يسمح بإستدامة الموارد الأساسية من موارد طبيعية (الأرض والماء)، والموارد الحيوية (الموارد النباتية والحيوانية والكائنات الدقيقة) وتنميتها، مع تلبية الإحتياجات الغذائية المتزايدة وفق الزيادة السكانية حاليا ومستقبلا، وهو ما يمثل الأمن الغذائي، خاصة إذا علمنا أن الدول المتطورة تحارب الدول النامية وتنافسها على أسعار منتجاتها الزراعية، بحيث لا ترغب بإلغاء الدعم والمعونات المقدمة لمزارعيها في المفاوضات

[1] - رابح زبيري، مرجع سابق، ص189.
[2] - صلاح محمود الحجار، السحابة الدخانية المشكلة- الأثر- الحل، دار الفكر العربي، مصر 2003، ص13.

الخاصة بالزراعة في المنظمة العالمية للتجارة التي عقدت عدة جولات تفاوضية في هذا الشأن إبتداء من2001 لتخفيضها[1].

تقوم الدولة الجزائرية في السنوات الأخيرة بمحاولة تنمية القطاع الزراعي وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة من خلال:

- العمل على زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني مع المحافظة على الموارد الطبيعية وحمايتها.
- العمل على تحسين البنية التحتية في المناطق الريفية خاصة مرافق المياه، الطاقة، الطرق، تشجيع إنشاء الصناعات الصغيرة والمتوسطة مع توفير الدعم اللا زم لسكان الأرياف.
- تحسين الممارسات الزراعية وأساليب الري الحديثة لرفع كفاءة إستغلال المياه والحد من هدرها.
- تنمية وتطوير المراعي والغابات حفاظا على البيئة والحد من التصحر مع تكثيف البرامج الإرشادية للمزارعين.
- تعديل حقوق الملكية بهدف تشجيع الإستثمارات الطويلة الأمد في الزراعة، ووضع نظام حوافز للأسعار المتدهورة.
- تحفيز القطاع الخاص للإستثمار في مختلف الأنشطة الزراعية من خلال تطبيق المخطط الوطني للضبط والتنميةالفلاحية الذي وفر الدعم المباشر وغير المباشر لمدخلات الإنتاج، وتقديم القروض بدون فوائد وضمانها، ودعم أسعار المنتجات الزراعية الأساسية.
- تحسين الممارسات الزراعية المستدامة خاصة في إستخدام طرق الري الحديثة والأسمدة العضوية والتقليل من إستخدام المبيدات الكيميائية والإهتمام بالمكافحة البيولوجية.
- العمل على تجميع مياه الأمطار ومعالجة مياه الصرف الصحي وإعادة إستخدامها في الزراعة.
- التوسيع الأفقي للأراضي الزراعية عن طريق إستصلاح الأراضي وتوفير البنية التحتية.
- تدعيم التنمية الرأسية للإنتاج الزراعي بتوفير متطلبات التطوير والتحديث للنظم الإنتاج والتسويق والخدمات المساندة والدعم اللازم لذلك.

[1] ـ الأشرم محمود، التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة 2007، ص27.

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر التنمية الإقتصادية تعبيرا عن التغيرات الإقتصادية والإجتماعية والهيكلية والتنظيمية، فمن الناحية الإقتصادية تعبر عن الزيادة الحقيقية في الدخل الوطني والذي ينتج عنه زيادة حقيقية في نصيب الفرد منه، مما يحسن في مستوى معيشة أفراد المجتمع، ويساعد على زيادة الإدخار الذي يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع، الذي يعمل على رفع الإنتاج والدخل ويساهم في تحسين الوضع الإجتماعي للسكان، من خلال تحسين مستويات الصحة والتعليم وتقليص البطالة، وكذا تطوير وسائل النقل والمواصلات وتقدم المؤسسات المالية، بالإضافة إلى التعديلات الهيكلية والتنظيمية لمواكبة هذه التغيرات الإقتصادية والإجتماعية، ووضع إستراتيجيات لذلك بهدف المحافظة على هذه النتائج المحققة وتطويرها واستمراريتها.

الفصل الثاني

الدعم الزراعي في اطار السياسات الزراعية الدولية و الوطنية

تمهيد

يعتبر الدعم الزراعي من أكثر العناصر تأثيرا على التجارة الزراعية الدولية، وتعتبر الدول المتقدمة أكثر الدول منحا لهذا الدعم، خاصة دول منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي ودول الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الامريكية من خلال سياستها الزراعية قبل انشاء المنظمة العالمية للتجارة وهو ما نتطرق اليه من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الاول: ماهية الدعم الزراعي.

المبحث الثاني : سياسة الدعم الزراعي في الجزائر.

المبحث الاول: ماهية الدعم الزراعي وتطور سياساته في البلدان المتقدمة والنامية

يعتبر الدعم الزراعي من المواضيع المهمة في مختلف الهيئات و المنظمات الدولية المهتمة بهذا الجانب (الدعم الزراعي) لما له من تأثيرات على التجارة في السلع الزراعية وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم الدعم الزراعي وأنواعه

1-مفهوم الدعم الزراعي:

يعرف الدعم على انه مساهمة مالية تقدمها الدولة مباشرة من خلال احد اجهزتها على اراضيها تحقق منه منفعة للجهات المستفيدة، وتقدم المساهمة في شكل تحويل مباشر للاموال (كالقروض والمساعدات) او في شكل تحويل محتمل الأموال كما في حالة تقديم ضمانات للقروض، او شكل تنازل عن إيراد من جانب الحكومة كما هو في حالة الإعفاءات الضريبية أو الجمركية أو في شكل تقديم خدمة أو سلعة (دعم معين) يضاف إلى ذلك ضمانات الحكومة لبعض أجهزة القطاع الخاص للقيام بهذه النشاطات فضلا عن الشكل المعتاد لدعم الأسعار و الدخول[1].

وعرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الدعم الزراعي بأنه القيم المالية السنوية لكافة التحويلات الإجمالية من دافعي الضرائب والمستهلكين والتي تنشأ من اجراءات السياسات الحكومية التي تدعم الزراعة والتي تزيد دخول المنتجين المزارعين وتخفيض تكاليف إنتاجهم وبغض النظر عن أهدافها أو تأثيراتها على الإنتاج وداخل المزرعة أو استهلاك المنتجات الزراعية[2].

وعرفت اتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية للمنظمة العالمية للتجارة الدعم الزراعي اسنادا على ثلاثة شروط ولا يعتبر دعما الا بتوفرها، وتتمثل في وجود مساهمة مالية تقدم من قبل الحكومة مباشرة أومن خلال أحد أجهزتها على أراضيها وأن تولد المنفعة لدى الجهات المستفيدة (المزارع).

مما سبق يمكن تعريف الدعم الزراعي على أنه مساهمات مالية مقدمة من قبل الدولة مباشرة لتستفيد منها الجهات المعنية (المزارعين) المحصلة عليها بشكل كلي أو جزئي حيث تتمثل هذه المساهمات المالية في شكل (قروض، مساعدات، مسح الديون، أوإلغاء جزئي أو كلي للقروض.....الخ).

[1]- يوسف فات، الدعم الزراعي ضمن إطار الإتفاقية بشأن الزراعة، مؤسسة التسويق الزراعي، مديرية الدراسات و المعلومات,،سنة 2000 ،ص 3

[2]- محمد علي محمد، مؤشرات الدعم الزراعي، المركز الوطني لسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي 2008، ص1.

2- أنواع الدعم الزراعي:

يعتبر خفض دعم المنتجات الزراعية من أهم ما ورد في اتفاقية الزراعة، وله أهمية تكمن في إنشاء تجارة دولية للمنتجات الزراعية القائمة على اعتبارات الكفاءة، والدعم ثلاثة أنواع:

أ-الدعم غير المشوه للتجارة:

هو الدعم الذي لا ينشأ عنه آثار تشويهية على التجارة الخارجية والداخلية، ويتم تقديمه عن طريق برنامج حكومي يتم تمويله من الميزانية العامة للدولة، لا يؤدي إلى مساندة سعرية للمنتجين، وهو ما يمثله الصندوق الأخضر الذي يتضمن برامج الدعم الحكومية التالية:

- دعم الخدمات العامة.
- دعم التخزين غير التجاري من قبل الدولة لأغراض الأمن الغذائي.
- دعم المعونات الغذائية المحلية .
- دعم الدخل غير المرتبط بالإنتاج والأسعار.
- دعم برامج التأمين على الدخل وشبكات أمان الدخل.
- المدفوعات لأغراض الإغاثة من الكوا رث الطبيعية.
- مدفوعات إدارة هيكلة عرض المنتجات الزراعية.
- مدفوعات إعادة هيكلة مدخلات العملية الإنتاجية.
- برامج حماية البيئة.
- المساعدات الإقليمية.

ب – الدعم المشوه للتجارة المستثنى من إلتزامات التخفيض:

يشمل جميع أشكال الدعم التي لاتطبق عليها معايير الصندوق الأخضر، ويتضمن أنواع الدعم المقدمة في إطار الحد من الإنتاج وهو مايعرف بالصندوق الأزرق، ويتضمن كذلك الدعم المحلي المقدم إلى منتج معين وبشروط محددة، وتتمثل هذه البرامج في:

-برنامج الحد من الإنتاج.

-تقدم على أساس مساحة إنتاج محددة وثابتة.

-تقدم على أساس 85% من حجم الإنتاج في فترة الأساس.

-تقدم في مجال الثروة الحيوانية على أساس عدد محدد من الحيوانات دعم الحد الأدنى.

-أن لا تتجاوز نسبة الدعم المقدم للمنتج ب 5% من اجمالي قيمة هذا المنتج لدى الدول المتقدمة (الأعضاء) وبنسبة 10% للدول النامية(الأعضاء).

- الدعم المحلي غير مرتبط بمنتج معين إذا كان لايتجاوز 5% من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي للبلد وتطبيق 5% على الدول المتقدمة و10% بالنسبة للدول النامية.

ج-الدعم المشوه للتجارة:

الدعم المشوه للتجارة و الخاضع لإلتزامات التخفيض وهو الدعم الذي لا يعبر عن التكلفة الحقيقية للإنتاج, ويمنح السلع المحلية وضع تنافسي ضد السلع المستوردة، وهو ما يعرف بالصندوق الأصفر :

-الدعم المباشر السعري.

-تقديم عناصر الإنتاج أو خدمات بأسعار تقل عن تكلفتها.

-تقديم منح أو قروض أو مساهمة في رأس مال المشروعات الإنتاجية.

-تنازل الحكومة على إيراداتها مثل الإعفاءات الضريبية.

3- الأهداف الإستراتيجية للدعم الحكومي للقطاع الزراعي.

تعتبر سياسة الدعم الزراعي من الآليات المهمة والمستخدمة في اطار السياسات الزراعية التي تهدف إلى ترقية وتطوير القطاع الزراعي, والنهوض به عن طريق صغار المنتجين (الفلاحين) وتشجيع الاستثمارات في هذا الجانب (القطاع الزراعي)، وقد حرصت معظم الدول وخاصة النامية منها إلى تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية هي[1]:

1/ تشجيع زيادة القطاع الخاص في احداث التنمية الزراعية:

تعتمد الدول النامية في الآونة الأخيرة على القطاع الخاص من أجل احداث التنمية الزراعية خاصة بعد فشل النظام الإشتراكي وتحول معظم الدول إلى إقتصاد السوق، مع العلم أن هذه الإستراتيجية تعمل بها معظم الدول المتقدمة.

مما عمدت الدول النامية الى تقديم كل الدعم اللازم للنهوض بالقطاع الزراعي وتنميته, والمتمثل في منح الأراضي الزراعية (البور) بالمجان وتقديم الاعانات والقروض .....الخ, بهدف دعم النشاط الزراعي و النهوض به.

2/ المساهمة في تحقيق الامن الغذائي:

1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تقويمية حول الدعم الزراعي في الدول العربية 2009، ص87.

تحقيق الأمن الغذائي من أهم المشاكل التي يواجهها العالم ككل، لذا يمكن استخدام الدعم الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي من جانبين، الأول توفير الغذاء من خلال زيادة الإنتاج المحلي، أما الجانب الثاني الحصول على الغذاء من خلال الدعم ومنه يكون تخفيض في الأسعار بمعنى زيادة المستهلكين.

3/ تفعيل استغلال الميزات النسبية للدول:[1]

نظرا لاختلاف الظروف المناخية والموارد الطبيعية المتوفرة لدى الدول اعتمدت هذه الدول سياسة الدعم الزراعي للشركات العاملة في مجال الإنتاج الزراعي لتحقيق الاستغلال الأمثل لما هو متاح من موارد بشرية وطبيعية.

4/ نقل وتوطين التقنيات الحديثة:

نظرا للدور الكبير الذي تلعبه هذه التقنيات في تطوير الإنتاج الزراعي بنوعيه الحيواني و النباتي من خلال التحسينات الوراثية في المجال النباتي والحيواني، وكذا الإستخدامات الكيميائية لمحاربة الآفات النباتية و الحيوانية، لذا جعل هذه الدول تعمل على توفير اساليب نقل وتوطين هذه التقنيات بإعتمادها على الدعم المباشر وغير المباشر لتشجيع المنتجين وتمكينهم من تبني هذه التقنيات و التخلي عن الأساليب التقليدية السائدة.

5/ تحقيق التنمية الإجتماعية:

ان معظم أو أغلبية الأفراد في الدول النامية لها ارتباط مباشر بالعمل الزراعي، لذا أولت الدولة إهتمام كبير بهذا الجانب من أجل تحقيق التنمية الإجتماعية، من خلال توفير فرص العمل ورفع الدخول ورفع المستوى المعيشي للمواطنين خاصة المناطق الريفية عن طريق استصلاح الأراضي أو زيادة انتاجية الأراضي المستعملة من خلال الدعم و المساعدات المحفزة لذلك.

6/ تحقيق فائض انتاجي وزيادة الموارد من العملة الصعبة:

يعتبر تحقيق الفائض الانتاجي من أهم أهداف الدعم في الدول النامية خاصة في الزراعات التي يمكن ان تزيد في حجم الانتاج فيها، والتي لها طلب كبير في الأسواق العالمية، من خلال استخدام الإعانات المالية والحواجز غير الجمركية وغيرها، مما يؤدي إلى دخول العملات الصعبة واستخدامها في جلب المواد التي لها عجز فيها.

7/ مساندة المزارعين لتدعيم قدراتهم التنافسية:

يعمل الدعم الزراعي على تخفيض تكاليف المنتجين، ويدعم قدراتهم التنافسية في مواجهة الواردات القادمة من الدول المتقدمة والمدعومة بمعدلات كبيرة تصل إلى30% من تكاليف الإنتاج.

[1] - نفس المرجع، ص 105.

المطلب الثاني: تطور سياسة الدعم الزراعي

لقد تميزت سياسة الدعم الزراعي للدول المتقدمة والدول النامية في الفترة الأخيرة مجموعة من الإصلاحات في مجال الدعم الزراعي تماشيا مع التطورات التي عرفها المجال الزراعي في إطار الاتفاقيات الدولية منها اتفاقية الزراعة في المنظمة العالمية للتجارة التي ركزت على الحد من الدعم المشوه للتجارة,،بالإضافة إلى الصراع الأوروبي الأمريكي في مجال الزراعة ومعارضة الدول النامية لسياسة الدول المتقدمة.

1- تطور سياسة الدعم في الدول المتقدمة

عرفت سياسة الدعم الزراعي في الدول المتقدمة تطورات هامة لحماية مزارعيهم من خلال قيامهم بإصلاحات عامة هامة في هذه الدول والتي لها تأثير كبير على الأسواق الزراعية في الدول النامية من بينهم الجزائر حيث تجدر الإشارة الى دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التى تهيمن على التجارة العالمية بنسبة 70% للصادرات و 75% للواردات.

أولا: تطور الدعم الزراعي في إطار السياسات الزراعية الأوروبية

عرفت سياسة الدعم الزراعي في الإتحاد الأوروبي نموذجين من الدعم، الدعم القديم (1962-1992) والدعم الجديد بداية من 1992, فكان النموذج القديم مرتبطا بكمية الانتاج (المزارع الأكثر إنتاجا هو المزارع الأكثر تلقيا لنسبة الدعم)، ورافق هذا النموذج الدول الاوروبية في الاتحاد حتى بداية سنة 1992 وهي السنة التي بدأت فيها اصلاحات زراعية جديدة تمثلت في التحول باتجاه نموذج دعم غير مرتبط بالانتاج الزراعي معتمدا على دفعات مباشرة مبنية على أساس الإنتاج وإعداد الحيوانات لفترة مرجعية مما جعل هذه التدفقات تصل إلى75% [1]، وهذا تماشيا مع التطورات العالمية وهذا التطور لم يطبق دفعة واحدة وإنما مر عبر مراحل تتمثل فيما يلي:

1/ اصلاحات 1992:

تعتبر اصلاحات 1992 بداية تحول الزراعة الاوروبية لكونها أسست للخطوة الأولى الانتقالية باتجاه نموذج الدعم المفصل عن الإنتاج بشكل جزئي وتدريجي عن طريق تخفيض الأسعار بشكل كبير ومن أهم نتائج هذا الانتقال، هو تخفيض الأسعار والإلتزام بالتخلي عن 10% من الأراضي كشرط لتلقي الدعم مع استثناء مزارعي الحبوب الذين ينتجون أقل من 92 طن، ثم تعويض المزارعين من خلال دفعات مباشرة للأسعار المنخفضة مبنية على أساس الإنتاج.

---

[1]- محمد علي محمد، لمحة عن السياسات الزراعية العامة في الاتحاد الأوروبي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي، 2006،ص2.

2/إصلاحات 1997:

تحضير توسع الاتحاد الاوروبي شرقا ليشمل عشر دول جديدة، والمنافسة المتزايدة لمنتجات البلدان النامية، والتحضير للمفاوضات الجديدة حول التجارة العالمية، تم انعقاد مؤتمر برلين في 1997 وخلاله اتفق عليها القيام بإصلاحات إضافية في المجال الزراعي، واعتباره كمخطط للزراعة المستقبلية في اوروبا.

3/ اصلاحات 2003:

يعتبر هذا الاصلاح مكمل لإصلاح جدول الأعمار 2000 قبل الانضمام الكامل للأعضاء الجدد، حيث تم فيه قفل الميزانية الزراعية، وبالتالي تجنب مخاطر تخفيضات إضافية للميزانية في السنوات القادمة.[1]

4/ اصلاحات 2004:

خضع المجال الزراعي في اوروبا في 2004 لاصلاحات تتعلق بالمنتجات المتوسطية (القطن- زيت الزيتون- التبغ)، تمثلت في دمج الدفعات المرتبطة بنسب مختلفة بالدفعات المرجعية ضمن الدفعات الزراعية المنفردة على أن تقرر الدول الأعضاء مقدار الارتباط.

5/ إصلاحات 2006:

جاء هذا الإصلاح لتبسيط الدعم الزراعي وتسهيل الدعم المتعلق بالأزمات ووضع إرشادات لتوجيه التنمية الريفية بالإضافة إلى إصلاح قطاع السكر.

ففي مجال تبسيط الدعم الزراعي المتعلق بالأزمات، تم وضع تعويضات للطقس السيء و أمراض النباتات والحيوانات وكذا تبسيط القانون الحالي وتسريع وتسهيل إجراءات تطبيق الدعم الحكومي في حالة أزمات المزارعين، ووضع سنة 2010 كحد لإستثناء الطقس، في حالة ما إذا كان للمزارع تأمين ضد مثل هذه المخاطر.

-اصلاح قطاع السكر من خلال تمويل أساسي لإعادة الهيكلة, بهدف تشجيع المزارعين على عدم ترك هذه الصناعة، وفتح أسواق الأتحاد بشكل كامل امام 49 دولة الأفقر في العالم.

ثانيا: تطور الدعم الزراعي في السياسة الزراعية للولايات المتحدة الامريكية:

يخضع الدعم الزراعي في الولايات المتحدة الامريكية من خلال القانون المزرعي الذي يصدر بشكل دوري لعدة سنوات بعد التوصل لإجماع الرأي المطلوب في مجلس الكونغرس ومجلس النواب.

القانون المزرعي الامريكي : ينص هذا القانون على تعديل برامج زراعية متنوعة منها: دعم أسعار السلع الزراعية, البيئة وحماية الطبيعة، المعونة الغذائية، التنمية الريفية، البحث العلمي والوسائل المتعلقة به، وتعتبر العناصر

[1] - المرجع السابق, ص8.

الثلاث الأولى الأكثر أهمية في هذا القانون خاصة في مجال الدعم بالنسبة للمحاصيل الزراعية (الحبوب, البذور الزيتية والقطن)، التي يقدم لها الدفع وفق مايلي:[1]

-دفعات ثابتة.

-قروض المساعدة التسويقية.

-دفعات دائرة عكسية.

كما تضمن هذا القانون بنود أخرى, منها دعم قطاع الألبان من خلال الدعم السعري، مع التدخل لشراء الزبدة ومسحوق الحليب والأجبان، من أجل دعم أسعار حليب المزرعة عند مستويات معينة، دعم كل من الصوف، العسل، الحمص، العدس، بمستويات معينة من خلال نظام دفعات المساعدة التسويقية (قروض دفعات العجز)، ودعم كل من التفاح والفواكه والخضروات، عن طريق تمويل إضافي لشراء وتوزيع هذه المنتجات عن طريق برامج متنوعة, وكذلك دعم برامج التصدير وإدخال برامج جديدة للمساعدة التقنية للتخصيص في محاصيل التجارة الزراعية.

2- تطور سياسة الدعم الزراعي في بعض الدول النامية:

شهدت معظم الدول النامية العديد من الإصلاحات في المجال الزراعي خاصة في مجال الدعم الحكومي للقطاع الزراعي، وهذا إما تطبيقا لإتفاقية الزراعة في المنظمة العالمية للتجارة أو تحضيرا للإنضمام إليها، حيث يتراوح حجم الدعم الزراعي في أهم هذه الدول النامية حسب منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية بين 6% في البرازيل و 8 % في الصين، وهي نسبة أقل مما تقدمه دول الاتحاد الاوروبي 32 % والولايات المتحدة الامريكية 17 %.

سنتطرق في تحليلنا للدعم الزراعي في الدول النامية كل من البرازيل والصين لأن استراتيجيتهما الزراعية مختلفة، فالبرازيل انتهجت استراتيجية التوجه إلى دعم الصادرات بالرغم من المشاكل التي تعاني منها فيما يخص الأمن الغذائي وتوزيع الأراضي، بينما الصين أكثر تدخلا في القطاع الزراعي من خلال سياسة الشراء من قبل حكومتها وإن كل من الدولتين تتدخل في القطاع الزراعي، دون أن تكون ضد الدور المتزايد للسوق في الإقتصاد، وهاتان الدولتان عضويتان في المنظمة العالمية للتجارة ويقودان مجموعة العشرين التي تؤيد الإصلاح الزراعي في البلدان المتقدمة مع معاملة خاصة وتفضيلية للبلدان النامية في جولة الدوحة.

[1] - المصدر الرسمي للمعلومات المتعلقة بالقانون المزرعي الأمريكي: www.ers.usda.org

أولا: سياسة الدعم الزراعي في البرازيل:

بدأت الحكومة البرازيلية بعد 1985 بالتخلي عن السياسة الزراعية التي كانت تعتمد على التدخل في أسواق السلع الزراعية بشكل رئيسي من خلال آليات دعم الأسعار و الإئتمان الريفي ووضع تعريفات جمركية مرتفعة على الواردات ومعدلات الصرف موجهة بهدف بناء مخزونات لعدد من المنتجات لفائدة العرض إلى البلدان في تحرير الإقتصاد وتخفيض الدعم الزراعي، مما جعل تدخل الدولة في القطاع الزراعي محدود يخص بعض السلع كالقمح والذرة والأرز والقطن لتمسها مجموعة من الإصلاحات سنة 1990، التي خفضت من الضرائب على الصادرات ووضعت آليات لتحرير أسعار السلع الزراعية، وتخفيض القيود على التجارة، وإدخال أدوات خاصة لدعم التمويل الزراعي, ثم جاءت إصلاحات 1995 التي تبنت فيها الحكومة البرازيلية تغييرات هامة في الجانب الزراعي، تمثلت في دعم استصلاح الاراضي والعمل بالزراعة، وتجلى ذلك بتأسيس مايسمى بالمنظمة العقارية التي عملت على استقرار حوالي 500 ألف عائلة تعمل في الزراعة بأراضي مصادرة، بهدف تخفيض الفقر في المناطق الريفية، مما جعل الدعم المشوه للتجارة مقاسا بتقديرات دعم المنتجين ينخفض إلى حوالي 6%.

ثانيا: سياسة الدعم الزراعي في الصين:

بدأت الإصلاحات الإقتصادية في الصين سنة 1978 بالتحول التدريجي من اقتصاد مخطط بشكل مركزي إلى اقتصاد سوق اشتراكي, حيث كانت الزراعة القطاع الأول المستفيد من إعادة التوجيه الإقتصادي، لتعرف القطاعات الزراعية بعدها التوجه إلى الخوصصة واقتصاد السوق الإشتراكي مع الإبقاء على محاصيل الحبوب والأرز تنتج بموجب التخطيط المركزي وتوزع عن طريق ماتسمى نظام الشراء الحكومي المتمثل في أن الجزء من الإنتاج تشتريه الدولة بأسعار حكومية والجزء الآخر يباع من قبل المزارعين بأسعار متفق عليها، كما بدأت الدولة بإبطال مركزية الإنتاج من خلال تبني نظام مسؤولية الإنتاج الأسري سنة 1993، تم بفضله تحرير سوق الحبوب وإبطال نظام تقنين الحبوب الذي استمر أكثر من 4 سنوات، وفي سنة 1994 تم ادخال العديد من السياسات الزراعية بسبب ارتفاع أسعار الحبوب وانخفاض الانتاج وزيادة الواردات, حيث زادت الحكومة في دعم أسعار الشراء لتصبح أعلى من الأسعار العالمية, محفزة المزارعين على تحويل إنتاجهم من القطن والبذور الزيتية إلى إنتاج الحبوب والأرز, وهذه الإصلاحات ساعدت الصين على إحراز تقدما كبيرا في زيادة الإنتاج, وانخفاشض ملحوظ في الفقر وتحسن مهم في تنويع الغذاء والاستهلاك.

المبحث الثاني: سياسة الدعم الزراعي في الجزائر

عرف الدعم الزراعي في الجزائر العديد من المراحل تماشيا مع الإصلاحات الإقتصادية التي عرفتها البلاد وخاصة في المجال الزراعي، فانتهجت بعد الإستقلال نظام التسيير الذاتي ثم بعده الثورة الزراعية وبعدها اعادة الهيكلة الزراعية في عهد النظام الإشتراكي، ثم نظام المستثمرات الفلاحية والزراعية الفردية والجماعية في نهاية الثمانينيات بتبنيها نظام اقتصاد السوق، وآخر تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في بداية الألفية الثالثة الذي أعطى دفعا جديدا للدعم الزراعي من خلال تطور أشكال الدعم وكذا الجهات المسؤولة عن تقديمه.

المطلب الأول: سياسات الدعم الزراعي في الجزائر قبل سنة 2000

تميز الدعم الزراعي قبل سنة 2000 بمرحلتين أساسيتين تماشيا مع التحولات التي عرفها الإقتصاد الوطني من النظام الإشتراكي الذي تسير فيه الدولة كل مجاري الإنتاج (دواليب الإنتاج)، آلة نظام اقتصاد السوق الذي يعطي المبادرة للقطاع الخاص، ويبقى دور الدولة القيام بتوفير البنية الأساسية ودعم القطاعات الإستراتيجية.

1-سياسة الدعم قبل 1990:

تميزت هذه الفترة بتطبيق النظام الإشتراكي الذي يعتمد على التخطيط لفترة زمنية معينة يتم خلالها تحديد حجم الإنفاق لكل قطاع اداريا ومركزيا دون اقترانه بأي التزامات من جهة المستفيدين وأثناء هذا النظام عرف القطاع الزراعي عدة اصلاحات بداية من التسيير الذاتي إلى النظام الثورة الزراعية ثم اعادة الهيكلة الزراعية وخلال هذه المراحل من التسيير للقطاع الزراعي كان القطاع مشكل من تعاونيات فلاحية تابعة للدولة، وكان الانفاق يتم على أساس المخططات الزراعية التي ترسلها المزارع في بداية كل حملة بناءا على معايير التكاليف الزراعية التي تحددها الإدارة المركزية للفلاحة ويقوم البنك بمساعدة مصالح الفلاحة بتقدير الإحتياجات المالية اللازمة لكل مزرعة حسب اربعة ابواب (التموين، اليد العاملة، الوسائل الفلاحية المتنوعة،.....).

كما عرفت هذه المرحلة تقديم قروض بالمساهمة النهائية وهذا النوع من التمويل بعض العمليات التي تستهدف تطوير الفلاحة والتي لا تسمح لميزانية المزارعين بتحملها نظرا لضخامة تكاليفها من جهة ويتعذر توزيعها من جهة أخرى (العملية الخاصة بأشغال الري الكبرى والبحث العلمي الزراعي واستصلاح الأراضي).[1]

-دعم أسعار عوامل الإنتاج:

حظي هذا النوع من الدعم بإهتمام من قبل الدولة من سنة 1970 والذي كان يتمثل في بيع عوامل الإنتاج للمنتجين الزراعيين بأسعار أقل حيث الفارق يدفع من قبل خزينة الدولة، واستمرت هذه العملية إلى غاية صدور

[1] -زبيري رابح، مرجع سابق,ص 78.

قانون الأسعار في جويلية 1989، لتعرف الأسعار بعدها الانتقال إلى الأسعار الحقيقية, وكانت سنة 1991 نهاية دعم أسعار عوامل الانتاج.

-دعم أسعار المنتجات الزراعية:[1]

يتمثل هذا النوع في دعم المنتجات الزراعية الأساسية من خلال آلية السعر الأدنى لهذه المنتجات.

-دعم وتوجيه الإستثمار:

عرف هذا النوع من الدعم بداية من إصلاح 1982 حينما تولى بنك الفلاحة والتنمية الريفية تمويل القطاع الزراعي فكان يتم دعم وتوجيه الإستثمار من خلال البنك الذي رفع مبلغ القرض السنوي من 50 ألف دينار جزائري إلى 250 ألف دينار جزائري للفلاحين لتشجيعهم.

دعم عمليات الإصلاح:

بداية من 1985 بدأت عمليات تمويل عمليات الاستصلاح التي شرع فيها في إطار القانون 83-18 المتضمن اكتساب الملكية العقارية الفلاحية عن طريق الاستصلاح من طرف البنك من موارد الخزينة العامة للدول.

-إن تقديم هذه الأشكال من الدعم والقروض التي كان يتحصل عليها هذا القطاع، وخاصة المزارع الفلاحية الاشتراكية كانت مغطاة بالكامل من طرف الخزينة العامة للدولة، والتي بلغت قيمتها خلال 1966-1987 مبلغ 50 مليار دينار جزائري، كما يبلغ مجموع ديون القطاع منذ إعادة تنظيم القطاع العام (المزارع الفلاحية) اتجاه بنك الفلاحة والتنمية الريفية على المزارع 5 مليار دينار جزائري[2].

2-سياسة الدعم الزراعي خلال الفترة 1990-1999:

تميزت هذه المرحلة باتساع نطاق الاختلالات الكلية وارتفاع حجم المديونية التي أدت إلى وصول خدمة الدين الخارجي إلى 80% من الموارد المتأتية من الصادرات ووصول نسبة العجز في الميزانية إلى ما يقارب 87% من إجمالي الناتج المحلي لسنة 1993، بسبب ارتفاع الدعم الحكومي للسلع الإستهلاكية الأساسية التي كانت تمثل 5% من إجمالي الناتج المحلي خلال فترة 1992-1993، كما عرفت هذه المرحلة عملية تصحيح المسار الإقتصادي بالتحول إلى إقتصاد السوق بالإضافة إلى تطبيق شروط صندوق النقد الدولي حول التصحيح الهيكلي كل هذه الإصلاحات دفعت الدولة إلى:

-تحرير الأسعار الزراعية بالنسبة للمنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي، وإلغاء الدعم الكلي لأسعار مدخلات الإنتاج سنة 1991، وربط دخول المنتجين بالإنتاج.

---

[1] -نفس المرجع، ص162.

[2] -التشاور الوطني حول الفلاحة, تقرير اللجنة في نادي الصنوبر الجزائر, أيام 11-12-13 ماي 1992 .

-تحرير أغلب الأسعار المحلية ورفع معظم ضوابط الأسعار وإلغاء معظم بنود الدعم، والضوابط التي كانت تحكم هوامش الربح بالنسبة لمعظم السلع بداية من 1994.

إن تطبيق هذه السياسة السعرية جعل أسعار المنتجات الزراعية مرتفعة لكن لم تعوض تكاليف الإنتاج خاصة أسعار مدخلات الإنتاج التي هي الأخرى ارتفعت بسرعة أكبر من أسعار المنتجات النهائية الزراعية مما أثر سلبا على الإنتاج النباتي والحيواني مما سبب نقص في شراء وسائل الانتاج، وكذا نقص أوعدم استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية وغيرها من المواد من قبل المنتجين، مما أدى بالدولة إلى القيام بتغير الهياكل الأساسية لدعم وتمويل القطاع الزراعي، بإنشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم مختلف مجالات النشاطات الزراعية تعمل على ترقية ونمو القطاع الزراعي.

أولا: الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA:

أنشأ هذا الصندوق بمقتضى المادة 198 من قانون المالية 1988 وعمليا سنة 1990 بمرسوم رقم 90-208 مؤرخ في 1990/07/14، باشر مهامه فعليا ابتداءا من فيفري 1991 خصصت له الدولة مبلغا قدره 380 مليون دينار جزائري، يعمل على تنفيذ عمليات دعم الدولة لترقية الفلاحة، ولاسيما اعانات دعم الإستثمارات المنتجة التي يبادر بها المنتجون و الحرفيون في اطار برامج استصلاح الأراضي وتوسيع المساحات المسيقة وتعبئة الموارد المائية، وتحسين المنتوجات الإستراتيجية[1]، وفي هذا الإطار قام الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية وبإشراف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بالتدخل في دعم مايلي:

-منح إعفاءات لنسب الفوائد على القروض الفلاحية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، حيث يدفع المقترض نسبة فائدة 8% عوض 25%، والباقي تتحمله الدولة, أما فيما يخص القروض متوسطة الأجل (التجهيز)، وقروض طويلة الأجل (الاستثمار) فنسب الفوائد 6%و5% على الترتيب والفارق تتحمله الدولة.

-بالنسبة لقطاع الحليب فيدعمه الصندوق ب 6دج للتر الواحد، أما المساعدة المالية للإستثمار في إنتاج الحليب للمستثمر الذي يفوق إستثماره عن 6 بقرات حلوب تصل إلى 50% في مشاريع حفر الآبار, وضع شبكة ري الأعلاف، شراء تجهيزات متخصصة في إنشاء مشارب أوتوماتيكية.

- الحصول على 75% من المساعدات لإستعمال التخصيب الإصطناعي.

[1] - رابح زبيري, مرجع سابق, ص106.

– دعم أسعار مدخلات الإنتاج الإستراتيجية وخاصة بالنسبة لمنتجات القمح الصلب والقمح اللين من خلال دعم اقتناء الأسمدة ومواد مكافحة الأعشاب الضارة.

– دعم أسعار مبيدات الأعشاب الضارة المتعددة الإستعمالات بقدر 20%، مع مراعاة الحد الأقصى ب 1400 دج للهكتار الواحد.

– إن تطبيق هذه الإجراءات التحفيزية التي تكفل بها الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية عن طريق التمويل المسبق لدعم أسعار مدخلات الإنتاج بهدف تكثيف زراعة المحاصيل الشتوية وخاصة القمح الصلب واللين في المناطق الشمالية والجنوبية التي تعرف ارتفاعا ملحوظا في الأسعار.

ثانيا: الصناديق الأخرى المتخصصة في دعم القطاع الزراعي:

عرف القطاع الزراعي في هذه المرحلة إنشاء صناديق متخصصة في دعم القطاع الزراعي من خلال المساعدات والإعانات التي تمنحها الدولة، وتتمثل هذه الصناديق فيمايلي:[1]

أ/ صندوق الضمان من الكوارث الفلاحية FGCA:

أنشأ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 1988 وتسري عليه أحكام المرسوم التنفيذ90-158 المؤرخ في 1990/05/26 المتضمن تحديد تنظيمه وعمله، والهدف من إنشائه هو تعويض الفلاحين المتضررين من الكوارث الزراعية غير المؤمنة، فشرع في العمل بداية من سنة 1990 إلا ان ضعف الموارد الموضوعة تحت تصرفه من طرف ميزانية الدولة، جعلته لايعوض مجمل خسائر المتضررين المنخرطين، حيث سدد الصندوق مبالغ بقيمة 900 مليون دينار جزائري سنة 1990 للمستثمرات الفلاحية نتيجة الجفاف.

ب/ صندوق الضمان الفلاحيFGA:

تم تأسيسه بمرسوم تنفيذي رقم 87-82 المؤرخ في 1987/04/14 بهدف ضمان وكفالة القروض الممنوحة للفلاحين المنخرطين فيه التي يمنحها البنك، ويمثل امتياز الفلاحة كي تحظى بالإستمرارية، وفي حالة العجز يجد الفلاح المقترض ديونه قد أعيدت تلقائيا، فالصندوق يسدد للبنك عند الإستحقاق، والإمتياز الثاني يتمثل في إعفاء الفلاح المقترض من تقديم الضمانات العادية للبنك (تأمينات حقيقية، أو شخصية) فالصندوق يتكفل بذلك، وموارده تتكون من الإنخراط (200دج) ومساهمات الأعضاء من 25% إلى 75% على استحقاق

[1] - نفس المرجع, ص107.

القروض، ومن مساهمات بنك الفلاحة 10% من الأرباح الناتجة عن القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي، و صندوق التعاون الفلاحي ب20% من أقساط التأسيس المكتتبة من طرف الفلاحين.

ج/ صندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي FGPPA:

أنشئ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 90-66 المؤرخ في 1990/03/01 بهدف دعم أسعار بعض المنتجات الزراعية، ويمول من طرف ميزانية الدولة، ويسير من وزارة الفلاحة وموجه دعمه إلى المتعاملين العمومين (ديوان الحبوب، ديوان الحليب،.....الخ).

إلا أنه منذ 1995 لم يبقى يستفيد من هذا الدعم إلا القمح الصلب واللين، حيث يقدر الدعم بالفرق بين سعر السوق الداخلية و السعر الرجعي (السوق الخارجية) منقوص منه الرسم غير الضريبي المقدر ب 15دج للقنطار، يوجه لتمويل صندوق دعم زراعة الحبوب.

د/ صندوق حماية الصحة الحيوانيةFPZS:

تأسس هذا الصندوق في سنة 1995 بموجب تنفيذي رقم 95-174 المؤرخ في 1995/06/24, بهدف تدعيم كل النشاطات المتعلقة بالصحة الحيوانية، ومصدر تدعيمه من ميزانية الدولة ورسوم الذبح، ويتم تسييره من طرف الصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي.

-تعبر سياسة الدعم التي اعتمدتها الدولة في دعم القطاع الزراعي في هذه المرحلة من خلال الصناديق التي أنشأتها لذلك والمذكورة سابقا، أدت بالدولة إلى وضع مخططات مالية لتمويل هذه الصناديق وتحويلها إلى الفلاحين كدعم لهذه المخططات ويختلف حجمها من سنة إلى أخرى، ومن صندوق إلى آخر حسب الدور الذي يقوم به.

المطلب الثاني: سياسة الدعم الزراعي بداية من 2000 وتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لوضع سياسة فلاحية جديدة تسمح باستغلال جميع الإمكانيات المتوفرة للقطاع ووضع الأهداف القابلة للتحقيق في المدى المتوسط والطويل تتماشى مع التحولات الإقتصادية الداخلية (اقتصاد السوق) والخارجية، توقيعى اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ومفاوضات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهذا من خلال وضع استراتيجية تعتمد على تحفيز تدعيم الفلاحين من أجل إحداث نمو إقتصادي فعال للقطاع الزراعي يحد من الفجوة الغذائية.

1/ أهداف وبرامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

انطلق هذا البرنامج في أواخر سنة 2000 لتحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية المبرمجة على القطاع الزراعي عن طريق تنفيذ مجموعة من المشاريع والعمليات لتأطير وتنشيط هذا البرنامج.

أولا: أهداف المخطط الوطني للتنمية الريفية:

يهدف هذا المخطط إلى تحقيق مجموعة من العناصر وهي:[1]

-الحفاظ على الموارد الطبيعية.

-استعمال أحسن للقدرات الطبيعية (التربة- المياه).

-تكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الخصبة وتوزيع منتجاتها.

-العمل على ترقية المنتجات الزراعية ذات المزايا.

-ترقية التشغيل وفق القدرات المتوفرة.

ثانيا: برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

يتمحور برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تنفيذ مجموعة من المشاريع الزراعية المترابطة فيما بينها من اجل تحقيق الأهداف المبرمجة وهذا من خلال القيام بعمليات الدعم والتحفيز والتأطير لهذه المشاريع المتمثلة في:[2]

أ/ دعم تكثيف أنظمة الإنتاج:

يعتمد هذا البرنامج على نظام الدعم الخاص والملائم للفلاحين بإعتبارهم المتعاملين الإقتصاديين الأساسين حيث يقدم هذا النظام دعما مباشرا حتى يسمح بتأمين مداخيل الفلاحين في الفترة الآتية أو على المدى المتوسط.

ب/ دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف الفروع:

في إطار دعم الإنتاج ورفع مستوى الإنتاجية في مختلف فروع القطاع، خصص المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (مزارع نموذجية), تعمل على تكثيف المدخلات الزراعية (بذور – شتلات-.....الخ), للمحافظة على الموارد

---

[1] - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة2000,ص 72.
[2] -المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ص74.

الوراثية، كما أنها ستصبح وحدات للتجارب ونشر التقنيات وتولي عناية خاصة للمنتجات ذات المزايا التفصيلية التي يمكن أن تكون محل تصدير.[1]

ج/ دعم استصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز:

يهدف هذا البرنامج إلى زيادة المساحة الزراعية الصالحة للزراعة عن طريق منح الإمتياز وفق المرسوم التنفيذي رقم 483/97 المؤرخ في 1997/09/16، المحدد كيفية منح الأراضي من أملاك الدولة لإستصلاح المناطق الصحراوية السهبية والجبلية[2]، كما يهدف إلى تحسين المستويات المعيشية لهذه المناطق ومكافحة النزوح الريفي.

د/ دعم البرنامج الوطني للتشجير:

يهدف هذا البرنامج إلى إعطاء أولوية للتشجير المفيد والإقتصادي بغرس أصناف الأشجار المثمرة الملائمة (الزيتون، التين، اللوز، الكرز,.....) من أجل حماية متجانسة للتربة وضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال إستغلال هذه المناطق الغابية.

هـ/ دعم استصلاح أراضي الحبوب:

جاء هذا البرنامج من أجل تحقيق الإستقلال الإقتصادي للمناطق الصحراوية وإدماجها ضمن محاور التنمية الإقتصادية، ويتم ذلك عن طريق تفعيل المنتجات الملائمة مع المناخ مثل النخيل.

2- جهاز الدعم و التأطير لتنفيذ برنامج المخطط الوطني لتنمية الفلاحية:

بالإضافة إلى المخصصات المادية الموجهة للقطاع الزراعي من خلال ميزانية التجهيز التي عرفت زيادة في حجم مخصصاتها المالية، تم إنشاء مجموعة من صناديق الدعم تهدف إلى تشجيع الفلاحين على إستغلال الموارد الطبيعية، وتحسين تقنيات الإنتاج .

-الصندوق الوطني لضبط والتنمية الريفية.

-صندوق ترقية الصحة الحيوانية والنباتية.

-صندوق مكافحة التصحر وتنمية الإقتصاد.

-صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي الزراعية عن طريق الإمتياز.

---

[1] -المرجع السابق, ص75.

[2] -المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الجهاز المؤطر لبرنامج استصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية 1998، ص14.

خلاصة الفصل الثاني:

مما سبق نستنتج أن الدعم الزراعي في الدول المتقدمة يفوق بكثير الدعم في الدول النامية، غير أن العنصر المشترك بينهما هو أن كل من الدول المتقدمة والنامية غيرت من أشكال الدعم، حيث حولت الدعم المباشر للمزارعين إلى دعم غير مباشر، يتم من خلاله دعم تنمية القطاع بشكل عام، ودعم برامج التنمية الريفية، وهذه الأشكال من الدعم غير محظورة من قبل اتفاقية الزراعة في المنظمة العالمية للتجارة.

الفصل الثالث

أثر النظام التجاري متعدد الأطراف على الدعم الزراعي الجزائري

تمهيد

الجزائر تسعى لمواكبة النظام التجاري العالمي الجديد،من خلال النظام التجاري متعدد الأطراف والذي أصبح يتميز بحرية التجارة و المبادلات الدولية, وسيترتب على الجزائر من خلال هذا النظام مجموعة من الشروط والإلتزامات التي يجب الإلتزام بها والتكيف معها, خاصة تلك الإلتزامات المرتبطة بالقطاع الزراعي في مجال تخفيض الدعم المباشر والنفاذ إلى الأسواق, وكذلك الإلتزامات المتعلقة بإستحداث أو إعادة صياغة الأنظمة واللوائح والإجراءات الخاصة بإستيراد وتصدير السلع الزراعية, ولاشك أن هذه التغييرات تجعل القطاع الزراعي الجزائري يواجه العديد من التحديات التي تفرضها إتفاقية الزراعة والإتفاقيات ذات الصلة بالتجارة الزراعية, لذلك على الدولة ان تتخذ كافة الإحتياطات لمواجهة هذه التحديات.

المبحث الأول: إتفاقية الزراعة و المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية.

المبحث الثاني:القطاع الزراعي في الجزائر وأثر النظام التجاري متعدد الأطراف على الدعم الزراعي الجزائري.

المبحث الأول: إتفاقية الزراعة والمؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية.

سنتناول في هذا المبحث إتفاقية الزراعة وأهم أهدافها والنطاق الذي تطبق فيه هذه الإتفاقية، وكذلك المؤتمرات التي التي قام بها أعضاء المنظمة العالمية للتجارة لطرح القضايا المتعلقة بمختلف المجالات خاصة مجال الدعم الزراعي الذي كان محورا هاما في عدة مؤتمرات وزارية.

المطلب الأول: إتفاقية الزراعة ونطاق تطبيقها.

1-إتفاقية الزراعة وأهدافها:

تعتبر إتفاقية الزراعة من أهم الإتفاقيات التي توصلت إليها جولة الأو رجواي، فهي تمثل منعطفا هاما على صعيد التجارة العالمية في السلع الزراعية، حيث أقرت الإتفاقية في موادها الواحد والعشرين وملاحقها الخمسة على إنشاء نظام تجاري زراعي عالمي، يتسم بالعدل ويعتمد على قوى السوق ويزيل كافة الحواجز والتشويهات التجارية ويشجع السياسات غير المرتبطة بالإنتاج، وهذا بالبدء في عملية الإصلاح والتفاوض على الإلتزامات الخاصة بالحماية والدعم وإنشاء قواعد أشدّ قوة وأكثر فعالية والتزاما من طرف الدول الأعضاء، في مجال الوصول إلى الأسواق والدعم المحلي ودعم الصادرات والمنافسة والمعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان الأقل نموا والنامية المستوردة الصافية للغذاء وإنشاء لجنة الزراعة واستمرار عملية الإصلاح[1].

أولا-إتفاقية الزراعة:

جاءت إتفاقية الزراعة في 30 صفحة من الوثيقة الختامية للغتفاقية لجولة الأورغواي، وتتكون من ديباجة و 21 مادة و 5 ملاح، وجاء في ديباجة هذه الإتفاقية أن الهدف منها هو إنشاء نظام للتجارة في المنتجات الزراعية يكون منصف ومستند إلى قوى السوق يشتمل على تخفيضات جوهرية ومتصاعدة في الدعم والحماية الزراعية، يتم تنفيذها خلال فترة زمنية متفق عليها، مما يؤدي إلى تصليح الأوضاع في السوق الزراعية.

وتضمنت أحكام إتفاقية الزراعة ثلاثة محاور أساسية، ألا وهي النفاذ إلى الأسواق، والدعم المحلي، ودعم التصدير.

ثانيا- أهداف إتفاقية الزراعة:

تهدف الإتفاقية إلى ما يلي[2]:

---

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة قومية حول سياسة الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية، الخرطوم، ديسمبر2009، ص12.

[2] - عاطف الزغبي، مبادئ التسويق الزراعي، دون دار النشر، الطبعة الأولى، الأردن2006، ص34.

- إنشاء نظام للتجارة في المنتجات الزراعية منصف ومستند إلى قوى السوق، مما يستلزم عملية الإصلاح عن طريق التفاوض بشأن إلتزامات الدعم والحماية، ووضع قواعد وأنظمة أكثر فعالية داخل المنظمة خاص بهذا القطاع.
- التوصل إلى تخفيضات تدريجية كبيرة متصلة بالدعم وتدابير الحماية، تتم عبر فترة زمنية متفق عليها، بحيث تساهم في تصحيح ومنع القيود والتشوهات في الأسواق الزراعية العالمية.
- التوصل إلى إلتزامات محددة في مجالات الوصول إلى الأسواق، الدعم المحلي والمنافسة في التصدير والقضايا المتعلقة بصحة الإنسان والحيوان والنبات.
- مراعاة الدول المتقدمة الأعضاء عند تنفيذ إلتزاماتها بالوصول إلى الأسواق، إحتياجات الدول النامية لتحسين فرص وشروط وصول هذه الأخيرة إلى الأسواق، خصوصا المنتجات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لها، وتكريس تحرير التجارة في المنتجات الإستوائية وفي المنتجات ذات الأهمية الخاصة لتنويع الإنتاج، للتخلص من إنتاج المحاصيل المنتجة للمخدرات.
- القيام ببرنامج إصلاحي يعتمد على إلتزامات متساوية بين الدول الأعضاء، ولكن مع مراعاة المصالح غير التجارية، بما في ذلك الأمن الغذائي وحماية البيئة.
- منح معاملة تفصيلية وخاصة للدول النامية، ومراعاة معالجة الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح المطبقة في الدول النامية والدول الأقل نموا، المصنفة دولا مستوردة صافية للغذاء.

2-نطاق تطبيق إتفاقية الزراعة:

- تطبق أحكام إتفاقية الزراعة على المنتجات الواردة في الفصول من (1-24) من النظام المنسق لوصف السلع الأساسية، مع إستبعاد الأسماك والمنتجات السمكية، حيث تخضع لقواعد المنظمة للسلع غير الزراعية، وتتضمن المنتجات التي تشملها الإتفاقية كل من الأعشاب والجذور النباتية، الفواكه ومنتجاتها، الخضر ومنتجاتها، البهارات والحبوب بأنواعها ومنتجاتها(البذور، الأصماغ)، الحيوانات الحية واللحوم والدواجن ومنتجاتها، الشحوم والدهون والزيوت ومنتجاتها، السكر ،المصنوعات الغذائية، المشروبات والمشروبات الكحولية والتبغ، ويضاف إلى المنتجات السابقة بعض البنود الخاصة غير الواردة في الفصول من(1-24)، والمتمثلة في: القطن، الكتان، الصوف، الحرير الخام وفضلاته، الجلود والفراء، الزيوت العطرية والمواد الزلالية.

المطلب الثاني: المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية

منذ توقيع إتفاقية مراكش التي نتج عنها قيام المنظمة العالمية للتجارة، عقدت عدة مؤتمرات وزارية لمتابعة تطور هذه المنظمة، والمؤتمر الوزاري هو أعلى هيئة لصنع القرار في منظمة التجارة العالمية، وهو الذي يجتمع عادة مرة كل سنتين، ويضم جميع أعضاء المنظمة، ويمكن للمؤتمر الوزاري إتخاذ قرارات بشأن جميع المسائل بموجب أي من الإتفاقات التجارية المتعددة الأطراف .

تنص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من الإتفاق الذي بموجبه أنشئت منظمة التجارة العالمية على :" أن ينشأ مؤتمر وزاري يتألف من ممثلي جميع الأعضاء، ويجتمع مرة على الأقل كل سنتين ويضطلع المؤتمر الوزاري بمهام المنظمة، ويتخذ الإجراءات اللازمة لهذا الغرض ويكون للمؤتمر الوزاري سلطة إتخاذ القرارات في جميع المسائل التي ينص عليها، أي من الإتفاقيات التجارية متعددة الأطراف إذا طلب أحد الأعضاء وفقا للمقتضيات الخاصة بصنع القرار والمشار إليها في هذه الإتفاقية وفي اتفاق التجارة متعدد الأطراف ذي الصلة".

أولا/ المؤتمر الأول :مؤتمر سنغافورة 1996:

انعقد هذا المؤتمر خلال الفترة الممتدةمن 9 إلى 13 ديسمبر 1996، بحضور وزراء 128 دولة منضمة إضافة إلى ممثلي دول أخرى في طريقها إلى الإنضمام، كان هذا المؤتمر الوزاري الأول بعد اختتام جولة الأروغواي في مراكش 15 أفريل 1994، والإنتقال من الجات (GATT) إلى منظمة التجارة العالمية، وقد صدر عن هذا المؤتمر بيان سمي ب: اعلان سنغافورة[1].

كان للمؤتمر جدول أعمال من أربع نقاط:

-تقييم تنفيذ الإلتزامات المنصوص عليها في اتفاقيات وقرارات منظمة التجارة العالمية.

-إعادة النظر في المفاوضات الجارية وبرامج عملها.

-دراسة التطورات في التجارة العالمية.

-مواجهة التحدي المتمثل في إقتصاد عالمي متطور.

[1] - اسماعيل عبد المجيد المحيشي، "الدول العربية وتحديات منظمة التجارة العالمية من جولة الأورغواي 1986 إلى مؤتمر هونج كونج 2005" بحوث وأوراق عمل المؤتمرالعربي الثالث حول التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات برنامج عمل الدوحة(الفرص والتحديات)، دمشق، مارس2008، ص245.

نتائج المؤتمر الوزاري:

اتخذ المؤتمر الوزاري قرارات بشأن:

-اجراء دراسة شاملة لتنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية.

-انشاء مجموعات عمل لدراسة مجالات جديدة مثل التجارة والاستثمار، التجارة والمنافسة، الشفافية في المشتريات الحكومية.

-من أبرز الإنجازات للمؤتمر الوزاري هي الانتهاء من اتفاقية تكنولوجيا المعلومات(IFA)، واعتماد خطة شاملة ومتكاملة من العمل المخصص لتقديم المزيد من المساعدات للدول الاقل نموا في تقاسم المنافع من النظام القائم على قواعد التجارة المتعددة الاطراف.

ثانيا/ المؤتمر الثاني: مؤتمر جنيف1998:

انعقد هذا المؤتمر خلال الفترة من 18 إلى 20 ماي في جنيف وصدر عنه إعلان جنيف والذي تضمن:

-التأكيد على ضرورة الإلتزام الأمين بتنفيذ الإتفاقات التي أسفرت عنها جولة الأورغواي، مع إجراء تقييم لذلك التنفيذ في المؤتمر الوزاري الثالث لكل إتفاقية على حدى.

وأدرج على جدول الأعمال الموضوعات التالية للنقاش:[1]

-التركيز على تنفيذ جولة الأورغواي.

-التجارة الإلكترونية.

-خفض التعريفة الجمركية على السلع الصناعية.

-التناسق والتنسيق بين منظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية.

-الشفافية على عمل منظمة التجارة العالمية.

-التجارة والتمويل.

[1] - نفس المرجع، ص 246.

-التجارة والمديونية.

-نقل التكنولوجيا.

نتائج المؤتمر الوزاري:

-اطلق المؤتمر الوزاري برنامج عمل لوضع توصيات بشأن تنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وجدول أعمال لمفاوضات المنظمة في المستقبل.

- البدء في العملية التحضيرية لإتخاذ قرار بشأن برنامج عمل للجولة القادمة من المفاوضات خلال المؤتمر الوزاري الثالث.

-القضايا المتعلقة بالقرارات القائمة في المنظمة.

ثالثا/ المؤتمر الثالث: مؤتمر سياتل1999:

انعقد هذا المؤتمر في مدينة سياتل الأمريكية خلال الفترة الممتدة من 30 نوفمبر إلى 03 ديسمبر 1999، وشاركت فيه 135 دولة، 80 منها دول العالم الثالث، وقد ركزت أمريكا من خلاله على تحرير تجارة الخدمات والمنتجات الزراعية والهندسة الوراثية وحماية البيئة والتجارة الإلكترونية، أما الدول النامية فترى أهمية عدم التسرع في إطلاق حرية التجارة خصوصا أنها تتلق غير الوعود التي لم تنفذ.[1]
لكن المؤتمر باء بالفشل، نظرا لعدة أسباب أهمها:

-فشل المفاوضين في جنيف من التوصل إلى اتفاق حول مشروع إعلان يرفع إلى المؤتمر الوزاري يتضمن أقل قدر من نقاط الخلاف.

-صعوبة وتعقيد الموضوعات المطروحة، ووجود خلافات شديدة حولها.

-إحساس الدولة النامية بعدم قدرتها على تحمل المزيد من الإلتزامات الإضافية.

[1] - نفس المرجع، ص 247.

-محاولات الدولة المضيفة (الولايات المتحدة الأمريكية) في الضغط على الوفود الأخرى والتهميش للدول النامية، بالإضافة إلى المظاهرات التي شملت واشنطن والعديد من مناطق العالم تزامنا مع مدة المؤتمر، والرافضة لمبدأ العولمة وتحرير التجارة المطلقة.

نتائج المؤتمر الوزاري:

فشل الإجتماع الوزاري بسبب عدم قدرة أعضاء منظمة التجارة العالمية على التوصل إلى اتفاق بشأن التعريفات الجمركية، والزراعة ومكافحة الإغراق وسياسة المنافسة، والإستثمار، فكانت هذه المواضيع هي التي أثارت إنقسامات كبيرة بين الدول الأعضاء.

رابعا/ المؤتمر الرابع: مؤتمر الدوحة 2001:

عقد هذا المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة، بقطر في الفترة من 9 إلى 14 نوفمبر 2001، وقد بدأ التحضير لمؤتمر الدوحة الوزاري في يناير عام 2000، بعد وقت قصير من المؤتمر الوزاري الثالث والفاشل الذي عقد في سياتل، وقد كان المدير العام للمنظمة أصدر في 26 سبتمبر عام 2001 وثيقتين للأعضاء، واحدة لمشروع الإعلان الوزاري والأخرى لمشروع مقرر بشأن قضايا التنفيذ والإهتمامات ذات الصلة وقد قبل الأعضاء الوثيقتين كأساس للتفاوض.

كما أسفر المؤتمر عدة إعلانات وقرارات[1]:

-الإعلان الخاص بالإتفاق بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وبالصحة العامة.

-القضايا والشواغل المتعلقة بتنفيذ القرارات.

-الزراعة والتجارة الزراعية وتجارة الخدمات.

-قرار خاص بإعفاء اتفاق الشراكة بين الإتحاد الأوروبي وبلدان إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي.

-القرار الخاص بالنظام الإنتقالي في الإتحاد الأوروبي بالنسبة لبعض الورادات.

1 -www.fao.org/trade/negc-dda-ar.

نتائج المؤتمر الوزاري:

-من أعظم النجاحات التي تحققت في المؤتمر هوإعتماد نص لمفاوضات التجارة في السلع الزراعية، وقد ذكر الإعلان الوزاري أن الأعضاء ملتزمون بمفاوضات شاملة تهدف إلى تحقيق تحسينات كبيرة في النفاذ إلى الأسواق، وتخفيضات في الدعم الزراعي للتخلص التدريجي من جميع أشكاله، وتخفيضات كبيرة على الدعم المشوه للتجارة في السلع الزراعية.

-تم خلال المؤتمر اطلاق جولة الدوحة للتنمية.

خامسا/ المؤتمر الخامس: مؤتمر كانكون 2003:

انعقد مؤتمر كانكون في المكسيك في خلال الفترة من 10إلى 14 سبتمبر 2003 بمشاركة 146 دولة أغلبها من الدول النامية التي كانت تسعى إلى الإلغاء التدريجي للدعم الزراعي الذي يمنع العديد من الدول النامية من الدخول إلى الأسواق العالمية بطريقة فعالة، اما الدول الصناعية الغنية فكانت تصبو إلى أن يكون إجتماع كانكون إعلان عن نظام عالمي جديد للتجارة، ليخدم مصالحها بالإضافة إلى جهود الدول الصناعية الرامية إلى تقرير اتفاقية دولية حول الإستثمارات المباشرة لصالح الشركات متعددة الجنسيات على حساب الدول النامية.

وخلال الإجتماع قدم رئيس المؤتمر مسودة البيان الختامي للمؤتمر متضمنة نماذج مقترحة للإلتزامات الجديدة في اتفاقية الزراعة حول تحرير أسواق السلع الزراعية وتخفيض الدعم المحلي ودعم الصادرات، إلا أنها واجهت معارضة شديدة خاصة من الدول النامية التي مثلتها مجموعة العشرين (G20)، على رأسها البرازيل، الهند، الصين، ماليزيا وغيرها، من الدول الأخرى، التي لاحظت أن الإلتزامات المقترحة لإتفاقية الزراعة مازالت منحازة لصالح الدول المتقدمة خاصة الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

وقد شرعت المفاوضات بإنشاء خمس مجموعات للعمل على المواضيع الرئيسية الخمسة الخلافية، وهي:

-الزراعة.

-نفاذ المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق أي المنتجات الصناعية.

-قضايا التنمية.

-القضايا المتعلقة تحديدا بتجارة القطن والدعم.

-قضايا سنغافورة، مع المواضيع الأربعة التي كانت مطروحة على مؤتمر سنغافورة الوزاري (التجارة وسياسة المنافسة، التجارة والإستثمار، الشفافية في المشتريات الحكومية، تسهيل التجارة).

نتائج المؤتمر الوزاري:

انهيار المؤتمر الوزاري وسببه هو الفشل في الإتفاق على إطلاق مفاوضات رسمية حول مايسمى بقضايا سنغافورة، ومن التفسيرات الأخرى لفشل الإجتماع، كان ضعف رئاسة الإجتماع الوزاري، والفشل في الإتفاق على وسائل المفاوضات بشأن الحواجز التجارية الزراعية، ودعم الصادرات، وسياسة الدعم المحلي، وعدم قدرة العديد من أعضاء منظمة التجارة العالمية على التفاوض أو مناقشة العديد من القضايا في وقت واحد أثناء وقبل إنعقاد المؤتمر الوزاري في كانكون.

لكن النقطة الإيجابية الوحيدة للمؤتمر كانت تكوين مجموعة من 20 دولة تسمى(+G20).

سادسا/ المؤتمر السادس: مؤتمر هونج كونج 2005:

انعقد هذا المؤتمر في الصين في الفترة 13-18 ديسمبر 2005، بعد مؤتمر كانون الوزاري، وشاركت 149 دولة في هذا المؤتمر، وتمحورت المفاوضات في خمس مجالات رئيسية هي الزراعة، المنتجات غير الزراعية، قضايا التنمية، تسيير التجارة والخدمات، وهي تعتبر نفس المفاوضات التي تناولها المؤتمر الوزاري السابق.

نتائج المؤتمر الوزاري:

حقق مؤتمر هونج كونج الوزاري بعض التقدم في مجالات رئيسية هي:

-الزراعة: حيث تم احراز بعض التقدم في جميع الركائز الثلاث لمفاوضات الزراعة(النفاذ إلى الأسواق، الدعم المحلي، دعم الصادرات).

-القطن: كان القطن بالنسبة للكثرين اختبارا ناجحا في هونج كونج.

-في مجال الوصول لأسواق السلع غير الزراعية.

-في مجال الخدمات.

غي مجال تسيير التجارة.

خدمة التنمية، البيئة.

سابعا/ المؤتمر السابع: مؤتمر جنيف 2009:

في عام 2007، كسرت منظمة التجارة العالمية القواعد الخاصة بها من خلال عدم عقد مؤتمر وزاري بسبب إستمرار المأزق في محادثات تحرير التجارة المتعددة الأطراف، في جولة الدوحة.
في تبريرها لذلك قالت منظمة التجارة العالمية إن العوامل التي حالت دون اتخاذ الأعضاء قرارا بشأن توقيت ومكان المؤتمر الوزاري المقبل في مؤتمر كانكون الوزاري لا تزال قائمة، بناءا على ذلك فإن الاجتماع لم يتم.

عقد المؤتمر الوزاري السابع في جنيف بسويسرا في الفترة من 30 نوفمبر إلى 02 ديسمبر 2009، تحت عنوان "منظمة التجارة العالمية، النظام التجاري متعدد الأطراف والبيئة الإقتصادية العالمية الحالية"، شارك في المؤتمر 153 مندوبا يمثلون جميع أعضاء المنظمة، و56 مراقبا من المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية.

وقد تضمن جدول أعمال المؤتمر اربعة بنود تم تناولها في الجلسات العامة، وهي:

-نظرة عامة على أنشطة منظمة التجارة العالمية.

-العمل من قبل الوزراء المجتمعين.

-تاريخ ومكان انعقاد الدورة الثامنة.

-انتخاب موظفين بارزين جدد.

نتائج المؤتمر الوزاري:

أهم النتائج التي توصل إليها المؤتمر الوزاري:

-جولة الدوحة حيث أشار الملخص إلى أنه كان هناك تقارب قوي بخصوص أهمية التجارة وجولة الدوحة لإنعاش الإقتصاد العالمي ، والتخفيف من حدة الفقر في البلدان النامية.

-تم إعطاء الأولوية لمفاوضات الزراعة وسبل نفاذ السلع غير الزراعية للأسواق.

-التأكيد على قضايا البلدان الأقل نموا يجب أن تحظى بإهتمام خاص.

- التأكيد عي قيمة نظام تسوية المنازعات.

ثامنا/ المؤتمر الثامن: مؤتمر جنيف 2011:

عقدت منظمة التجارة العالمية مؤتمرها الوزاري الثامن بجنيف السويسرية، خلال الفترة 15-17 ديسمبر 2011 وانقسمت أعمال المؤتمر بين جلسات عامة وجلسات عمل موازية، وخصصت الجلسات العامة لكلمات الوزراء المشاركين، والقرارات الوزارية المتقترح اتخاذها، أما جلسات العمل فقد انصب اهتمامها على مناقشة ثلاث موضوعات هي:

-أهمية النظام التجاري متعدد الأطراف.

-التجارة والتنمية.

-أجندة جولة الدوحة للتنمية.

نتائج المؤتمر الوزاري:

بعض القرارات الوزارية التي اتخذها المؤتمر الوزاري في الجلسة الختامية وتمت المصادقة عليها:

-تمديد حظر اللجوء إلى دعاوى عدم الخرق فيما يتعلق بإتفاق الجوانب التجارية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية.

-تمديد حظر فرض الرسوم على البث الإلكتروني للمعلومات.

-تمديد الإعفاء للدول الأقل نموا من تطبيق إتفاق الملكية الفكرية.

-الإستثناءات المتعلقة بتجارة الخدمات للبلدان الأقل نموا.

-تسهيل إجراءات إنضمام البلدان الأقل نموا إلى المنظمة.

-تبين أهمية النظام التجاري المتعدد الأطراف.

تاسعا/ المؤتمر التاسع: مؤتمر بالي 2013:

انعقد هذا المؤتمر في بالي الأندونيسية خلال الفترة من 3 إلى 7 ديسمبر 2013، تم العمل في المؤتمر على المواضيع ذات الأولوية والإهتمام بالنسبة لكافة الدول الأعضاء لتكون صفقة من حصاد مبكر، وتمثلت هذه المواضيع في:

-اتفاقية تسيير التجارة.

-تعديل على بنود إتفاقية الزراعة.

- قرارات تنموية لصالح الدول الأقل نموا ، وآلية مراقبة لتطبيق المعاملة الخاصة والمختلفة للدول النامية والأقل نموا.

نتائج أعمال المؤتمر الوزاري:

-اعتمد المؤتمر إعلانا وزاريا، ليحمل حدثا تاريخيا في مسيرة منظمة التجارة العالمية، حيث أنه ولأول مرة منذ إنشاء المنظمة يتم التوصل إلى إتفاقية متعددة الأطراف وهي إتفاقية تسيير التجارة، كما وأن المؤتمر ولأول مرة من إنطلاق أعمال جولة الدوحة التفاوضية عام 2001 إستطاع أن يتخذ قرارات تفاوضية ضمن أجندة الدوحة.

عاشرا/ المؤتمر العاشر: مؤتمر نيروبي 2015:

تم انعقاد هذا المؤتمر بمدينة نيروبي الكينية خلال الفترة من 12إلى 19 ديسمبر 2015، وتم افتتاحه تحت رعاية رئيس جمهورية كينيا الدكتور أهوروكينياتا، الذي بين في خطابه للمؤتمر أن هناك تباطؤا في التجارة الدولية، وكذلك يعاني الإقتصاد العالمي من ضعف في النمو، وأن منظمة التجارة العالمية لها دور هام في دفع النمو في التجارة عند إتخاذها إجراءات وتدابير إيجابية ولابد أن ينعكس ذلك على النهوض بالنمو في الإقتصاد العالمي.

وأن إنعقاد المؤتمر الوزاري في إفريقيا أمر يبين الأهمية التي توليها إفريقيا للنظام التجاري متعدد الأطراف من حيث أنه يوفر أمانا لإقتصاداتنا معتمدين على أن النظام شفاف وقابل للتوقع ومستقر.

نتائج المؤتمر الوزاري:

نتج عن هذا المؤتمر مجموعة من القرار في المجالات المختلفة نذكر منها:

-دعم الصادرات: إزالة دعم الصادرات بشكل قطعي وحالا من الدول المتقدمة، أما بالنسبة للدول النامية فقد حددت فترة إزالة دعم الصادرات حتى نهاية عام 2018.

كما أعطى القرار الدول المصنفة مستوردا صافيا للغذاء والدول أقل نموا فترة لإزالة دعم الصادرات حتى نهاية عام 2030.

-برنامج إئتمان وضمان الصادرات

المبحث الثاني:القطاع الزراعي في الجزائر وأثر النظام التجاري متعدد الأطراف على الدعم الزراعي الجزائري

تسعى الجزائر إلى الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، لكن هناك ماهو إيجابي من هذا الإنضمام وماهو سلبي لذلك الجزائر تسعى إلى توفير القاعدة الأساسية للقطاع الزراعي وكافة القطاعات قبل الإنضمام إلى المنظمة العالمي للتجارة وهذا يتطلب مدة زمنية طويلة لتوفير الأساسيات لقطاعاتها.

المطلب الأول: القطاع الزراعي في الجزائر

سنعرض من خلال هذا المطلب بعض الجداول التي تبين صادرات وواردات الجزائر خلال سنوات معينة وبعض اهم مستويات دعم القطاع الفلاحي في الجزائر:

جدول رقم(2): أهم محاصيل الإنتاج الزراعي في الجزائرلسنة 2015

(المساحة 1000طن) (الإنتاج /الصادرات/الواردات1000 طن)

		الجزائر
الحبوب	المساحة	2686.08
	الإنتاج	3760.95
	الصادرات	3.14
	الواردات	13824.26
	معدل الإكتفاء الذاتي	%21.38

الخضر	المساحة	511.02
	الإنتاج	12469.33
	الصادرات	3.55
	الواردات	30.75
	معدل الإكتفاء الذاتي	%99.75
التمور	المساحة المثمرة	–
	الأشجار المثمرة	15508.59
	الإنتاج	990.38
	الصادرات	28.48
	الواردات	0.01
	معدل الإكتفاء الذاتي	%99.99

المصدر:من إعداد الطلبة بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد 36، 2016.

. من خلال الجدول نلاحظ أن الجزء الكبير من المساحة المزروعة مشغول بزراعة الحبوب، فقد إحتلت زراعة الحبوب مساحة نسبتها من إجمالي المساحة المزروعة 26%، أما المحصول الثاني من حيث المساحة فهو الخضر.

أما بالنسبة لحجم الإنتاج وتغطية الطلب المحلي من السلع الزراعية الإستهلاكية، فالملاحظ أن الجزائر إنتاجها المحلي عاجز عن تغطية ربع الطلب المحلي حيث يشير مؤشر الإكتفاء الذاتي إلى 21.38%، وهذا رغم المساحة التي تحتلها زراعة هذا المحصول، وهذا راجع إلى زيادة الطلب المحلي على المنتوج كونه غذاء أساسي.

أما بالنسبة لمحصول الخضر، فيشير مؤشر الإكتفاء الذاتي إلى تغطية الطلب المحلي الذي قارب 100%.

أما فيما يخص التمور فالجزائر تحقق فيه إكتفاء ذاتي، ويتم تغطية العجز في المحاصيل التي لا تحقق فيها إكتفاء ذاتي من خلال اللجوء إلى الإستيراد، خاصة في جانب الحبوب الذي تعاني فيه من عجز كبير.

جدول رقم (3): تطور الصادرات الزراعية في الجزائر[1]

الوحدة: مليون دولار

		2000	2005	2008	2010	2012	2013	2014	2015
الجزائر	الصادرات	33	95	85	134	314	399	403	407
	نسبة التغيير	/	187.87	10.5-	57.64	134.32	27.07	1.02	0.9

توضح بيانات الجدول رقم (3) أن تطور قيمة الصادرات تسير بوتيرة متسارعة، حيث تضاعفت قيمة الصادرات الزراعية في الجزائر أكثر من 11 مرة من سنة 2000 حتى سنة 2015، مع تسجيل تذبذب في نسبة تغيير قيمة الصادرات الزراعية ففي بعض الحالات تكون مرتفعة وفي بعضها تكون ضعيفة وفي بعضها الآخر تكون سلبية، وهذا راجع إلى عدة عوامل أهمها عدم إستقرار الأسعار في السوق الدولية، وكذا عدم الإستقرار في الكمية الناجم عن إرتباط الإنتاج بالظروف المناخية.

جدول رقم (4): تطور الصادرات والواردات في الجزائر

(الوحدة: مليار دولار)

		2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	الصادرات	71.622	64.912	59.973	34.39	29.08
	الواردات	44.694	52.207	55.686	49.17	47.13
	المجموع	116.31	117.11	115.65	83.56	76.22
	الناتج المحلي الإجمالي	209.04	209.75	214.03	165.15	156.05
	معدل الإنفتاح التجاري	%55.65	%55.83	%54.04	%50.60	%48.84

المصدر: تقرير الإقتصاد العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2017 الملاحق الإحصائية، ص 283-367

[1]- عامر عبد اللطيف، أثر تحرير تجارة المنتجات الزراعية على ظاهرة الفقر، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018، ص 216.

من خلال بيانات الجدول رقم (4) تبين الجزائر ليس لها إنفتاح كبير على التجارة الخارجية، مع تسجيل تراجع في معدلات الإنفتاح التجاري في السنوات الأخيرة، بسبب السياسات التقشفية للدولة في ظل أزمة تراجع أسعار المحروقات، حيث وللحفاظ على إحتياطاتها من العملة الصعبة لجأت الجزائر إلى تقليص فاتورة الواردات من خلال سياسة الحماية ضد الواردات بمختلف أدواتها التعريفية وغير التعريفية، لذلك إنخفض معدل الإنفتاح التجاري من 55.83% سنة 2012 إلى 48.84% سنة 2016.

جدول رقم(5): مستويات دعم الحبوب

2006	2014	2019
-حرث وتسوية التربة 2000دج/هكتار **-البذور 2000دج/هكتار** **-مكافحة الأعشاب الضارة 1000دج/هكتار** **-منحة جمع الحبوب:** **-القمح الصلب 570/هكتار**	- القمح الصلب 4500دج/الهكتار - القمح اللين 3500دج/الهكتار - الشعير 2500دج/الهكتار	- القمح اللين 4500دج/الهكتار - القمح اللين 3500دج/الهكتار - الشعير 2500دج/الهكتار

من خلال الجدول رقم(5) نلاحظ أن الدعم في زراعة الحبوب كان يمنح في تهيئة الأرض من حرث وتسوية التربة ومكافحة الاعشاب الضارة والبذور، لكن في السنوات الأخيرة أصبح يمنح الدعم في المحصول من الحبوب، ومنذ سنة 2014 إلى سنة 2019 لم نلاحظ أي تغيير على مستوى الدعم الممنوح لهذه المحاصيل الزراعية.

المطلب الثاني: أثر النظام التجاري متعدد الأطراف على القطاع الزراعي الجزائري.

ستتعرض الجزائر لعدد من الإنعكاسات الإيجابية والسلبية الناجمة عن النظام التجاري متعدد الأطراف ويمكن رصد أهم الآثار الإيجابية والسلبية على القطاع الزراعي كما يلي:

1-الآثار الإيجابية:

أ/ أثر رفع الدعم المحلي:

-إن رفع الدعم الذي تقدمه الدول الصناعية على رأسها الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية للسلع الزراعية، قد يساعد البلدان العربية ومنها الجزائر على إكتساب قدرة للمنافسة في هذا القطاع، إذا تمكنت من الدخول إلى أسواق هذه البلدان والتمتع بحق الدول الأولى بالرعاية كونها دولة نامية، كما تنص عليها المنظمة العالمية للتجارة، لأن تكلفة الإنتاج للسلع الزراعية في الدول النامية بالنسبة للمزارع أكثر ملائمة منها في الدول المتقدمة.[1]

-إستفادة الجزائر من الدعم الخاص بالدول النامية كالدعم المالي للإستثمارات الخاصة بالمنتجات الزراعية والدعم الخاص للمستلزمات الزراعية للمنتجين الزراعين منخفضي الدخل.

-انتعاش بعض قطاعات الإنتاج في الدول النامية وبالتالي انتعاش الإنتاج المحلي، وقد يكون لإلغاء الدعم المقدم للمزارعين في الدول المتقدمة أثر ايجابي على إنتعاش بعض المنتجات الزراعية في الدول النامية التي تقوم بإستيرادها من الدول المتقدمة.

-برفع الدعم فإن أسعار المنتجات الزراعية للجزائر لا ترتفع بقدر ما ترتفع أسعار منتجات الدول التي تقدم دعما كبيرا جدا، وهذا ما يمثل دعما حقيقيا للدول العربية لزيادة إنتاجها الزراعي وتحسينه، خاصة تلك التي يعتمد إقتصادها على قطاع الزراعة بشكل كبير من حيث الصادرات.

-الإستفادة من إستخدام سياسة الدعم المسموح به للدول النامية.

[1] - ياسر زغيب، إتفاقية الجات بين النشأة والتطور والأهداف منافع ومخاطر، دار الندى للنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، طبعة 1999، ص92.

-الاستفادة من الاستثناءات في حساب مقياس الدعم الكلي ودعم الاستثمارات، الذي يكون متاحا للزراعة في الدول النامية الأعضاء ، ودعم مستلزمات الإنتاج الزراعي الذي يكون متاحا للمنتجين الزراعين منخفضي الدخل ومحدودي الموارد[1].

-إمكانية زيادة إستخدام الدعم في إطار سياسات الصندوق الأخضر غير المقيدة بسقوف محددة، تزيد المبالغ المالية الموجهة لتشجيع التنمية الزراعية.

ب/ الأثار الإيجابية عن عملية الدخول إلى الأسواق:

-الاستفادة من التدرج في خفض التعريفات على الواردات الزراعية والإعفاء من تحويل القيود غير التجارية على المنتجات الزراعية إلى قيود تعريفية بالنسبة إلى بعض المنتجات الزراعية.

-إمكانية زيادة النفاذ للمنتجات الزراعية من الجزائر إلى أسواق الدول المتقدمة، وهذا نتيجة لإتفاقيات التي أعطت إمكانية أكبر نسبية لصادرات الجزائر، نتيجة الإلغاء التدريجي للدعم وقيود النفاذ للأسواق.

-الإنخفاض المحتمل في تكاليف الإنتاج، التي سوف تحقق من خفض الرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج.

ج/ الأثار الإيجابية من دعم الصادرات الزراعية:

-إمكانية زيادة الصادرات الزراعية للجزائر بعد الاهتمام بالمواصفات القياسية، وكذلك الاهتمام بالقيود البيئية.

-زيادة الكفاءة الإنتاجية للمنتجات الزراعية في الجزائر بسبب زيادة المنافسة، مما يساهم في فعالية أداء المشروعات في الجزائر وذلك ينعكس على الناتج المحلي الخام بالإيجاب، ومن ثم على مستوى المعيشة للذين يعتمد مداخيلهم على الزراعة.

-زيادة إمكانية إرتفاع صادرات الجزائر إلى أسواق الدول المتقدمة.

[1] -غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، غ منشورة، جامعة الجزائر، ص 248.

-رفع الدعم عن المنتجات التصديرية المباشر وغير المباشر، يؤدي إلى حدوث فائض في الموازنة يمكن استخدامه في تمويل أنشطة أخرى كالقطاع الزراعي.

-إن تطبيق الدول العربية لاتفاقيات الجات يدفع المنتجين إلى الإسراع في تطوير مشروعاتهم الإنتاجية، وهذا سينعكس إيجابا على التنمية الاقتصادية الاجتماعية، وزيادة حجم التصدير وبالتالي زيادة الدخل القومي.

-على المدى الطويل، فإن دعم التصدير إذا ما استطاعت الجزائر والدول النامية عامة تحسين إنتاجها الفلاحي كما ونوعا، سوف يكون له آثار إيجابية تتمثل في خفض أسعار السلع مما يساعد على تحقيق حصص في الأسواق العالمية.

د/ الآثار الإيجابية الأخرى:

-ستستفيد الجزائر من الإعفاء المؤقت من المعايير الصحية التي تفرضها الدول المتقدمة على التجارة،حيث ستمنح للجزائر فرصة لتطوير قدراتها في مجالات الإجراءات الصحية، وستستفيد من المساعدات الفنية من طرف الدول المتقدمة، والتي يقرها هذا الاتفاق في المدى القريب والمتوسط.

-من المرجح أن يتأثر القطاع الزراعي الجزائري بالإيجاب نتيجة تحرير قطاع الخدمات، حيث أن توفير خدمات التسويق والترويج، النقل والتأمينات، وخدمات التدريب والتكوين، يمكن أن يساهم بطريقة مباشرة في تطوير وسائل الإنتاج قصد الرفع من مستوى الإنتاجية والتنافسية.

2-الآثار السلبية:

أ/ الآثار السلبية بالنسبة لعملية الدعم المحلي:

-ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية وخصوصا السلع الزراعية الأساسية، كالحبوب والألبان والسكر والزيوت واللحوم جراء التخفيض التدريجي للدعم الزراعي الذي يقدم من قبل الدول المنتجة، سواء كان الدعم الموجه للمنتجين المحلين أو كدعم لصادرات، مما يترتب عليه ارتفاع قيمة فاتورة الواردات من هذه السلع بحد كبير، وزيادة اختلال الميزان التجاري، وارتفاع تكلفة المعيشة، وزيادة حصة الغذاء من دخل الأسر على حساب

مستلزمات الحياة الأخرى، علما أن هذه الحصة من دخل الأسر الجزائرية في الوقت الحاضر تصل إلى أكثر من 45 % وهي نسبة لا تتجاوز 15% من الدول المتقدمة، وتعتبر نسبة مرتفعة لا يتم استثمارها[1].

– ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع تكلفة الإنتاج نتيجة خفض الدعم والانخفاض النسبي للأسعار، كنتيجة لزيادة حدة المنافسة المتوقعة في السوق المحلي، إلى توقف صغار المزارعين عن الإنتاج، خاصة المنتجين غير القادرين على تبني التقنيات الحديثة لخفض تكاليف الإنتاج، والوصول إلى اقتصاديات الحجم بسرعة.

– إلغاء برامج دعم المستهلكين سيؤدي إلى انكماش الطلب المحلي على السلع الغذائية، نتيجة لانخفاض القدرة الشرائية من ناحية وللارتفاع النسبي في الأسعار نتيجة إلغاء برامج الدعم للمنتجين المحليين.

– رغم الانخفاض المحتمل في تكاليف الإنتاج، التي سوف تحقق من خفض الرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج، إلا أنه من المتوقع أن لا تكون بمستوى الدعم الذي تم أو سوف يتم التخلي عنه.

ب/ الآثار السلبية من الدخول إلى الأسواق:

–اشتداد حدة المنافسة بعد فتح الأسواق أمام الصادرات الزراعية، في الوقت الذي تعاني فيه الصادرات الزراعية الجزائرية من ضعف في النوعية، وضعف في طاقة الإنتاج، وعدم وجود جهاز تسويقي متطور قادر على تمكين السلع ذات الميزة التنافسية من الوصول إلى الأسواق التصديرية والمحافظة على الوجود فيها.

–إن تطبيق إتفاقية الزراعة سيحد من إمكانية نفاذ المنتجات الزراعية الجزائرية إلى الأسواق الخارجية، نظرا لضعف حجم الإنتاج القابل للتصدير من جهة وارتفاع تكلفة الإنتاج من جهة أخرى، في ظل الإعتماد على إستيراد مدخلات الإنتاج بأسعار مرتفعة.

– إن رفع القيود على السلع المووردة إلى الجزائر، يؤدي إلى إغراق السوق المحلية بالسلع الزراعية والغذائية، مما يؤدي إلى إنخفاض الأسعار وتدهور الطلب على السلع الزراعية المحلية.

– فتح شبه كامل للسوق الجزائري أمام المستوردات، التي لا يحول دون دخولها سوى رسوم جمركية تحكمها قواعد النفاذ إلى الأسواق الواردة في الإتفاقيات العالمية ذات الصلة، وكذا تعامل المستوردات الزراعية عند

[1] - غردي محمد، مرجع سابق، ص248-249.

دخولها معاملة المنتجات المحلية دون أي معاملة تفضيلية للمنتجات المحلية عليها أو معاملة تمييزية ضدها، وعدم فرض رسوم على المستوردات سوى الرسوم الجمركية، إلا إذا كانت مقابل خدمات تقدمها الحكومة للمستوردات، شريطة أن لا تزيد قيمة هذه الرسوم عن تكاليف الخدمات، وهو ما يؤدي إلى دخول منتجات فلاحية متنوعة إلى السوق الجزائرية، مما ينجم عنه منافسة غير عادلة، خاصة وأن المنتجين المحليين يعانون من عدة مشاكل، كنقص التمويل والدعم واستعمال التقنيات الحديثة في المجال الفلاحي، بالإضافة إلى مشاكل الجفاف نتيجة الإعتماد على الأمطار في الزراعة، وهو يجعل المنتوج المحلي غير قادر على منافسة المنتوج الأجنبي الذي يتميز غالبا بتكلفة أقل وجودة أعلى.

ج/ الآثار السلبية الناجمة عن عملية دعم التصدير الزراعي :

- ستتأثر الدول العربية بشكل خاص الدول النفطية و التي تقدم دعما معتبرا نوعا ما للمزارعين لأنها ستكون مطالبة بتخفيض هذا الدعم طبقا لتطبيق اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، وبالتالي فان رفع الدعم يلغي الميزة النسبية والتي كانت تتمتع ا بعض المحاصيل مثل القمح في ظل الدعم مما قد يؤدي إلى الإحجام عن زراعتها، والذي يتعارض مع سياسة الاكتفاء الذاتي في المحاصيل كهدف معلن من طرف تلك الدول، ولا سيما أن الميزة النسبية التي تتمتع ا الجزائر في نتاج المحاصيل الزراعية تعتمد على عوامل شاملة مثل المناخ، توفر الري، كما أن القدرة الإنتاجية متواضعة مما يدل على انخفاض مرونة عرض الإنتاج الزراعي في الجزائر.

-وهناك مشكل آخر يتعلق بزيادة حجم الصادرات الجزائرية والمتعلق بحقوق الملكية الفكرية، بحيث أن الجزائر تستورد الآلات والمعدات الزراعية بكميات معتبرة، إلى جانب استيراد الأبحاث والتقنيات الزراعية الجديدة من أجل تطوير إنتاجها الزراعي كما ونوعا، إلا أن هذا سيكون مكلفا جدا لاسيما وان حقوق الملكية الفكرية تحتكرها كبرى الشركات العالمية، وتفرض عليها حماية كبيرة من اجل الحفاظ على احتكارها وإبقائها حكرا على الدول المتقدمة، بحيث أن الإنتاج الزراعي يحتاج إلى مدخلات أو مستلزمات إنتاج أو سلع وسيطة وهذه المستلزمات في معظمها غير متوفرة محليا، أي أنها تستوردها باستمرار مما يزيد من تكلفة الإنتاج المحلي ويخفض ويلغى أحيانا فرص التصدير بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، إذ أن الجزائر تستورد الكثير من الأسمدة والمبيدات والآلات الزراعية وهذا كله يدخل في عملية الإنتاج التي تحد من حجم الصادرات نحو الأسواق الخارجية.

-الإلغاء التدريجي لدعم المنتجات الزراعية التصديرية في الدول المتقدمة سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية مما يؤثر سلبيا على الدول النامية المستوردة للغذاء.

د/الآثار السلبية الأخرى:

-يعتبر تطبيق إجراءات حماية الصحة والنبات، من أهم التحديات التي ستواجه القطاع الزراعي الجزائري, بسبب الارتباط الوثيق بين المعايير الصحية والتطور التكنولوجي الذي تفتقر إليه الجزائر، بسبب قلة الموارد اللازمة للقيام بالأبحاث و التطوير، وعليه قد تتأثر الجزائر من استخدام الدول المتقدمة للإجراءات الصحية كقيد على دخول المنتجات الزراعية لأسواقها خاصة على المدى البعيد.

-نتيجة عدم كفاية الإنتاج الوطني لتلبية المتطلبات الأساسية المتزايدة على الغذاء، وباعتبار الجزائر بلد مستورد صافي للغذاء، فإن الارتفاع المترقب لأسعار المنتجات الزراعية والغذائية في الأسواق العالمية، ستؤدي لا محالة إلى تضخيم فاتورة الغذاء، وبذلك زيادة حدة وتراكم العجز الذي يعاني منه الميزان التجاري للمنتجات الزراعية، الشيء الذي يضاعف من عبء ميزانية الدولة.

خلاصة الفصل الثالث

من خلال دراستنا للفصل الثالث الذي كان تحت عنوان انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي، توصلنا إلى أن الجزائر عند انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة ستواجهها آثار ايجابية تساعدها على تنمية قطاعها الزراعي وكذا انتعاش القطاع الزراعي الجزائري،كما ستساعدها اتفاقية المنظمة الخاصة بالقطاع الزراعي على دخول الأسواق العالمية وستستفيد من التدرج في خفض التعريفات على الإيرادات الزراعية.

وأما كل هذه الايجابيات التي ستستفيد منها الجزائر يجب أن نعلم أنها كذلك ستكون أمامها آثار سلبية كارتفاع تكاليف الإنتاج وهذا نتيجة خفض الدعم المحلي ومن بين الآثار السلبية التي سيواجهها القطاع الزراعي هي اشتداد حدة المنافسة بعد فتح الأسواق أمام الصادرات الزراعية، في الوقت الذي تعاني فيه الصادرات الزراعية في الجزائر من ضعف واضح في النوعية.

وأمام كل هذه الآثار السلبية منها والايجابية التي ستواجه الجزائر عند انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة، لابد للجزائر أن تنظم لبعض التكتلات الإقليم كالتكامل مع البلدان العربية وكذلك التكامل الزراعي العربي وهذا لكي تستفيد من الآثار الايجابية و تفادي الآثار السلبية.

الخاتمة

خاتمة

يعد القطاع الزراعي من القطاعات الإقتصادية الهامة في معظم دول العالم وخاصة في الدول النامية، وهذا للدور الأساسي الذي يلعبه في تحقيق التنمية الإقتصادية، من خلال مساهماته في إنتاج السلع الغذائية الضرورية لأفراد المجتمع، والمواد الخام الأولية للصناعات الغذائية والتحويلية، وتوفير فرص العمل بمختلف نشاطاته وللقطاعات الأخرى ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة به، وزيادة المبادلات التجارية الداخلية والخارجية، وجلب العملات الأجنبية من خلال عمليات التصدير، والمحافظة عليها بإحلال الواردات، كما يساهم في توزيع الثروات من خلال (الأجور، الضرائب والرسوم)، وزيادة دخل المزارعين الذي يكون له آثار غير مباشرة على التنمية الزراعية وعلى تنمية القطاعات الإقتصادية الأخرى نتيجة لزيادة الطلب على سلعها وتوسيع نطاق أسواقها.

ولا يقتصر دور القطاع الزراعي في مساهماته الإقتصادية فقط، وإنما له دور وتأثيرات بارزة على الجوانب الإجتماعية والسياسية والأمنية، وتحقيق التوازن الديموغرافي بين المدن والأرياف.

من هذا المنطلق وإدراكا لهذه الخصائص واستنادا إلى هذه المساهمات، فإن القطاع الزراعي في معظم دول العالم يحظى بالدعم والمساندة المباشرة وغير المباشرة بكل الوسائل الممكنة، من خلال سياساتها الزراعية، لتمكينه من التغلب على الظروف والتحديات التي تواجهه، خاصة في إطار إتفاقية الزراعة والإتفاقيات ذات العلاقة بالتجارة الزراعية في المنظمة العالمية للتجارة، بهدف زيادة نموه وتطوره ورفع كفاءته الإنتاجية والتجارية لمواجهة المنافسة الدولية.

وفي الجزائر ومن أجل تحقيق الأدوار المذكورة سابقا للقطاع الزراعي، واستغلال كل الإمكانيات الطبيعية(الأراضي والموارد المائية) والموارد البشرية والنباتية والحيوانية، حظي هذا القطاع باهتمام بالغ في السنوات الأخيرة، وهذا بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في فترة التسعينات، ثم المخطط الوطني للضبط والتنمية الفلاحية بداية من الألفية الثالثة، الذي من خلالهما تدخلت الدولة بشكل مباشر وفعال في البرامج والسياسات الزراعية، بإنشاء مجموعة من الصناديق وتطوير صناديق أخرى موجودة لتقديم العديد من أشكال ووسائل الدعم، والتشجيع للقطاع الخاص في مختلف النشاطات الفلاحية سواء النباتية أو الحيوانية، وتوزيع الأراضي للإستصلاح عن طريق الإمتياز، وزيادة حجم الإستثمارات العمومية في تنمية وتطوير البنية التحتية، والخدمات المساندة للقطاع، من خلال بناء السدود وقنوات الري والصرف وفتح الطرق وتوصيل الكهرباء وتطوير البحوث والخدمات الإرشادية والوقائية، وتدريب العاملين في إدارة القطاع الزراعي.

إختبار الفرضيات:

من خلال تناولنا للموضوع وتحليلنا له تمكنا من إختبار الفرضيات والوصول إلى:

-يمتلك القطاع الزراعي إمكانيات طبيعية وبشرية تؤهله للعب الدور الأساسي في التنمية الاقتصادية، أثبتت صحتها في الفصل الأول.

-إن سياسة الدعم التي اعتمدتها الجزائر في بداية الألفية الثالثة أدت إلى تطوير الأنشطة الفلاحية، التي نتج عنها تحسن كبير في الإنتاج الحيواني والنباتي، وهي فرضية صحيحة.

-يواجه القطاع الزراعي آثر كبير في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف منها ماهو إيجابي وآخر سلبي وهذا الأثر متمثل في خفض الدعم المحلي، إجراءات النفاذ للأسواق وإلغاء دعم الصادرات. وهذه الفرضية صحيحة.

نتائج الدراسة:

-تمثل التنمية الزراعية إحدى أقطاب التنمية الاقتصادية، والتي تعني إستخدام الموارد المتاحة طبيعية وبشرية ومالية وتكنولوجية، لإحداث زيادة متوالية في الإنتاجية والإنتاج الزراعي، يؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع.

-عرفت سياسات الدعم الزراعي في الدول المتقدمة والنامية تطورا حسب السياسات الفلاحية المتبعة في كل دولة، غير أن العنصر المشترك بينها، هو أن كل من الدول المتقدمة والنامية غير من أشكال الدعم، حيث حولت معظم أشكال الدعم المباشر للفلاحين إلى دعم غير مباشر، يتم من خلاله دعم تنمية القطاع بشكل عام(إنشاء البنية التحتية)، ودعم برامج التنمية الريفية، وهذه الأشكال من الدعم غير محظورة من قبل إتفاقية الزراعة.

-إهتمت الجزائر بتنمية القطاع الفلاحي بإتباع عدة سياسات للدعم، تماشيا والإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد بداية التسعينات من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بإنشاء مجموعة من الصناديق الفلاحية التي تعمل على دعم القطاع الفلاحي، تم تطبيق المخطط الوطني للضبط والتنمية الفلاحية بداية من سنة 2000، الذي أعطى إهتماما لدعم جميع النشاطات والفروع الفلاحية دون إستثناء، عن طريق تقديم العديد من أشكال الدعم التي إعتمدتها مجموعة من الصناديق.

-يواجه القطاع الزراعي في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف عدة تحديات منها ماله أثر ايجابي وآخر سلبي خاصة في مجال الدعم المحلي، مجال النفاذ إلى الأسواق الدولية ومجال دعم الصادرات.

قائمة المراجع

-الكتب:

1: علي لطفي، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس،ط2، مصر1980.

2: محمد عبد العزيز عجيمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الإقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الإقتصاد، الإسكندرية2000.

3: على محمد مسعود، المقومات الإقتصادية ومتطلبات الإستثمار في دول أفريقيا، الدوافع والمخاطر، طرابلس، ليبيا 2008.

4: مدحت القريشي، التنمية الإقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن 2007.

5: محمد محمود الشافعي، وآخرون، مكتبة الاقصى، الطبعة الاولى، لبنان 1986.

6: فليح حسن خلف، إقتصاديات الوطن العربي، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع عمان، الأردن2004.

7: صلاح محمود الحجار، السحابة الدخانية المشكلة- الأثر- الحل، دار الفكر العربي، مصر 2003.

8: الأشرم محمود، التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى،القاهرة 2007.

9: عاطف الزغبي، مبادئ التسويق الزراعي، دون دار النشر، الطبعة الأولى،الأردن2006.

10: على محمد مسعود، المقومات الإقتصادية ومتطلبات الإستثمار في دول أفريقيا، الدوافع والمخاطر، طرابلس، ليبيا 2008

-الأطروحات والرسائل:

1: عزاوي أعمر، إستراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، وواقع زراعة النخيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر2005.

2: زبيري رابح، الإصلاحات في القطاع الزراعي في الجزائر وآثارها على تطوره، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، سنة1996.

قائمة المراجع

3: عامر عبد اللطيف، أثر تحرير تجارة المنتجات الزراعية على ظاهرة الفقر، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة 2018.

4: غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، غ منشورة، جامعة الجزائر.

-المجلات والمؤتمرات:

1: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة قومية حول سياسة الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية، الخرطوم، ديسمبر2009.

2: التشاور الوطني حول الفلاحة, تقرير اللجنة في نادي الصنوبر الجزائر, أيام 11-12-13 ماي1992.

3: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الجهاز المؤطر لبرنامج استصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية 1998.

4: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تقويمية حول الدعم الزراعي في الدول العربية 2009.

5: محمد علي محمد، لمحة عن السياسات الزراعية العامة في الاتحاد الأوروبي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي، 2006.

6: اسماعيل عبد المجيد المحيشي، "الدول العربية وتحديات منظمة التجارة العالمية من جولة الأورغواي 1986 إلى مؤتمر هونج كونج 2005" بحوث وأوراق عمل المؤتمرالعربي الثالث حول التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات برنامج عمل الدوحة(الفرص والتحديات)، دمشق، مارس2008.

7: - وزارة الفلاحة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

-المراجع بالأجنبية

1 www.ers.usda.org

2-Boualem REMINI, La problématique de L'eau en Algerie, Office des publications universitaires, Alger2005

3-www.fao.org/trade/negc-dda-ar